

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

الجلسة ٢

الاثنين، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ الساعة ١٥/٠٠

جنيف

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠.

لرئيس الجمعية على حد سواء، أود أن أقول إن باستطاعتكم أن تعتمدوا على تأييدي لكم بدون تحفظ.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية

إن العمل الذي يضطلع به هذا المؤتمر يتصف بأهمية خاصة، حيث انعقد في وقت يشهد على نحو استثنائي تغيرا سريعا وعميقا في العالم. وعلى رغم العديد من الصفات الإيجابية للعولمة، وهي جوهر ذلك التغير، فإن مساوئها أخذت تتضح اليوم أمام أعين المراقبين اليقظين ومن غير المناسب إذن أن نواصل كيل المديح للعولمة بدون بعض التحفظ، لا سيما بعد خيبات أمل خطيرة تراكمت منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن. وبالمثل، أعتقد أيضا أنه ينبغي لنا ألا ندينها ونلومها على كل ما هو سيئ.

(أ) استعراض وتقييم التقدم المحرز منذ عقد مؤتمر

القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

(ب) مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنفيذ

الكامل لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية

الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي

للتنمية الاجتماعية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب يدلي به صاحب السمو ولي العهد ألبرت، ولي عهد

إمارة موناكو.

إن تحدي النظام الراسخ، الأمر الذي قد يكون مؤلما

في بعض الأحيان، أمر متوقع عندما يسبب التقدم العلمي والتكنولوجي تغيرات مفاجئة وعميقة في المجتمعات البشرية. ونحن نعيش الآن وسط هذه الثورة التي تخلف آثار مدمرة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وفي البلدان النامية، فضلا عن البلدان المتقدمة النمو. ويتعين علينا إذن أن ندرك هذه

ولي العهد ألبرت (موناكو) (تكلم بالفرنسية):

يسرني بصفة خاصة أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون

الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، وأهنتكم

على ذلك. وإذا تكلم بصفتي رئيسا لوفد موناكو ونائبا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



يسعون إلى العمل، وتوفر لهم فرصا مجانية لتحسين معلوماتهم، لا سيما في مجالي اللغات الأجنبية وعلم الحاسوب.

ما فتئ نظام يعمل منذ عام ١٩٩٥، لتيسير إعادة الدمج المهني للأشخاص الذين يعانون من صعوبات. وإذا لزم الأمر، يمكن للمدرسين أن يقدموا المساعدة لأولئك الأشخاص. وتقوم الدولة الآن بكفالة تسديد رواتب هؤلاء الموظفين الإضافيين.

ولقد اتخذت حكومة موناكو إجراءات اجتماعية واقتصادية هامة بشأن الأشخاص الذين يعانون من صعوبات كبرى، والمعوقين، وكبار السن والأطفال الذين يواجهون مشاكل معيشية حادة. وهذه الإجراءات لا تتضمن توفير الأموال لهم فحسب، وإنما أيضا توفير الدعم المعنوي لهم من قبيل الدعم الذي توفره منظمة تدعى "جين جاكوت" ومركز الأميرة ستيفاني للشباب إلى حد ما.

وبمساعدة من عمال الرعاية المنزلية، أنشئت دائرة الخدمات المنزلية في عام ١٩٩٨ للعناية بكبار السن والمعوقين.

وجميع الناس في موناكو يمكنهم الحصول على الخدمات الأسرية وخدمات الإسكان، رغم أن الأولوية تعطى لأكثر الناس حرمانا.

والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة المحلية القريبة جدا من السكان، والخدمات التي تقدمها جماعات الإحسان تغطي بدعم وتشجيع الدولة على نحو منتظم، وهي ذات فائدة إضافية لهذه الآلية.

والنهج الذي تتبعه سلطات موناكو لإزاء التنمية الاجتماعية يتصف بالتطوع إلى درجة بعيدة.

التغيرات إدراكا أفضل بغية محاولة إصلاح آثارها الأكثر ضررا على البشر وعلى تطلعاتهم المشروعة نحو استغلال المكاسب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تلك التغيرات.

لا شك أن التقدم المحرز في الاتصالات السلوكية واللاسلكية وفي تبادل المعلومات أفاد التحرر الاقتصادي بصورة أولية، وهو أكثر استعدادا للتكيف من القوى السياسية التي تتطلب الوقت والمجال لترسيخ تأثيرها. وبلداننا أخذت تعي ذلك. فبعد فترة مفيدة من التفكير يكرس زعمائنا السياسيون في العديد من بلداننا أنفسهم جنبا إلى جنب مع القوة الدينامية في المجتمع المدني والعالم العامل، للسيطرة على أسوأ الآثار المترتبة على هذه الثورة التكنولوجية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

ولا يبدو بعد الآن أنه يستجيب حصرا للاحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات في المدى البعيد. ويتركز طموحه الآن على المدى القريب ولا يتناسق مع وثيرة التغير البطيئة في المجتمعات البشرية. ومثلما أشار إليه ماكس وبر، فإن ترسيخ الرأسمالية الدائم يتطلب نضوجا للقيم الاجتماعية والتكيف معها، والواقع أن الاقتصاد الحر لا مبرر دائما ما لم تشمل مكاسبه السكان بأسرهم، فضلا عن شعوب الشمال والجنوب على حد سواء. فالتنمية الاجتماعية إذن تتماشى مع التحرر أكثر مما تتعارض معه.

وهذه الفلسفة وشعورها العميق بالمسؤولية الاجتماعية مصدر إلهام للأعمال التي تضطلع بها حكومة إمارة موناكو. وبمبادرة نيرة من والدي، الأمير الحاكم، تتخذ حكومة موناكو قراراتها للأجل البعيد، فهي تستثمر في تعليم الشباب وفي تعليم الكبار بغية كفالة أن يستطيع الشعب العامل أن يتكيف مع التكنولوجيات ووسائل العمل الجديدة. وتولي السلطات العامة اهتماما خاصا للناس الذين

وتضطلع عدة منظمات غير حكومية تراول أعمالها في إمارة موناكو بمهام كثيرة لتنفيذ أعمال التنمية الاجتماعية في البلدان النامية. وسوف تضمن سلطات موناكو تقديم الدعم الهام لها.

ويعطي الصليب الأحمر لموناكو، الذي أترأسه، بعد أن تسلمته من أمي الأميرة غريس، جزا كبيرا من موارده، التي تأتي غالبا من الهدايا والتركات، إلى البلدان المتأثرة بالحروب أو المجاعة أو الكوارث الطبيعية الأخرى.

ويعمل الاتحاد العالمي لأصدقاء الأطفال، الذي تترأسه أختي، صاحبة السمو الملكي أميرة هانوفر، بنشاط كبير، وله تمثيل في حوالي ٢٠ بلدا. والاتحاد بالإضافة إلى عزمه المعقود على حماية الأطفال الصغار، تمشيا مع القرار المعتمد عام ١٩٩٣ في المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وجهوده لتعبئة شباب موناكو لمساعدة الشباب الأقل حظا، يضع كثيرا من البرامج الاجتماعية في بلدان الجنوب، بما في ذلك بناء مجتمعات المدارس، ومراكز التدريب، وبيوت الأطفال، وكذلك إقامة مشاريع متكاملة للتنمية الريفية.

والفضل يعود إلى هذا الاتحاد أيضا عن إقامة "المدارس ذات الأجنحة الأربعة" التي أنشئت لأطفال الشوارع، والبرنامج الدولي "دموع بلا عيون" لمحاربة العمى الناتج عن سوء التغذية، الذي يضطلع به بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة.

وتدعم الدولة "اتحاد موناكو للمعونة والحضور" الذي يسهم في إنقاذ ضحايا الصراع المسلح من المدنيين، بفضل فريق طبي فعال جدا من المتطوعين. كما أنه ينهض بأنشطة للتنمية الاجتماعية طويلة الأجل، مثل إنشاء دور لليتامى ومؤسسات للأطفال المعوقين في الهند وسري لانكا. كما قام بإنشاء مستوصفات في الهند والنيجر لتقديم

علاوة على ذلك، تحظى السياسة الاجتماعية في موناكو بتنسيق من النظام الحكومي الذي تمثل موارده ١٠ في المائة من الميزانية التشغيلية للدولة و ٥,٢٥ في المائة من ميزانيتها السنوية.

والتقرير الوطني المرفوع إلى هذه الدورة الاستثنائية ينص بالتفصيل على سبل تنفيذ هذا الالتزام، ويوجز الجهود التي تبذلها موناكو على الصعيد الدولي. وهذه الجهود تبذل وفقا لقدرات بلدنا وهي تتخذ أشكالا شتى. فحكومة الإمارة تقدم تبرعات سنوية إلى مختلف برامج الأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. كما أنها تقدم بانتظام تبرعات لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصناديق الأمم المتحدة المعنية بالمعوقين. وفي عام ١٩٩٩، أسهمت أيضا في الصندوق المنشأ للسنة الدولية للمسنين وفي الصندوق المنشأ لتيسير الأعمال التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية.

علاوة على ذلك، قررت سلطات موناكو مؤخرا أن تسهم إسهاما كبيرا في برنامج منظمة الصحة العالمية للإشراف على المعركة ضد الأمراض المتفشية والمتوطنة والمعدية، وكذلك في تحالف المدن لمكافحة الفقر.

وإمارة موناكو شريك نشط جدا في المنظمة الدولية للفرانكوفونية التي تتشاطر وإياها الشواغل المتعلقة بالهوية الثقافية والتنمية الاجتماعية، لا سيما الآن خلال أوقات العولمة هذه. وتترع موناكو من أجل التعاون فيما بين البلدان التي جعلت اللغة الفرنسية لغة رسمية فيها.

ويعبر الإعلان الذي اعتمدته تلك المنظمة عن عزمنا على عولمة التضامن، وسوف يكون بالتأكيد مصدر إلهام جيد لنا ونحن ننفذ برنامج عمل كوبنهاغن.

والعقبات التي تمت مواجهتها في الطريق، وتحديد التحديات الماثلة، والاتفاق على مجموعة من المبادرات الإضافية والتدابير العملية لمواجهة تلك التحديات وضمان تنظيم حملة للتوجه بحزم أكبر نحو التنمية الاجتماعية. والواقع أن قمة كوبنهاغن عاجلت أكثر القضايا شمولاً وأنتجت عقدا اجتماعيا عالميا جديدا.

من الواضح أن استعراض وتقييم تنفيذ نتائج كوبنهاغن يقدم صورة مختلطة. فرغم أوجه التقدم المحرزة في بعض المجالات والشروع في الكثير من السياسات والبرامج الوطنية الجديدة في مختلف المجتمعات، فإن النتيجة الكلية تبقى غير مرضية إلى حد بعيد. وأكثر المجالات وضوحاً بالنسبة للتفاوت بين الأهداف والحقيقة هو عدم المساواة الذي يتزايد بين الدول. ويتوقف التغلب على المساوى الاجتماعية بفعالية وتحقيق التنمية الاجتماعية طويلة الأجل على تنظيم حملة عالمية هادفة ضد العوز والفقر. وتتطلب هذه الحملة بيئة اقتصادية دولية تؤدي إلى توزيع أكثر توازناً للثروة؛ ونظام تجاري متعدد الأطراف وغير تمييزي وقائم على القانون؛ والوصول إلى الأسواق؛ والإعفاء من الديون؛ ونظام مالي دولي أكثر استجابة. ومن الضروري لإقامة مجتمع رؤوف حقاً إضفاء الأدمية على إصلاحات السياسات الاقتصادية.

وتعد كثافة المفاوضات التي لا تزال جارية بشأن نص الناتج النهائي لهذا المؤتمر الاستعراضي دليلاً واضحاً على التحديات التي نواجهها جميعاً في المجتمع الدولي في مجال تنفيذ توافق آراء كوبنهاغن. وزيادة على ذلك فإنها تدل أيضاً على المنافسة بين بلدان العالم النامي وشركائهم المتقدمي النمو فيما يتعلق بمجالات كل منهم وترتيب أولوياتها. والواقع أن عملية العولمة، رغم وعودها بفرص جديدة، جعلت تنفيذ ناتج كوبنهاغن أصعب بكثير لمعظم المجتمعات النامية. وينبغي أن يكرّس المؤتمر الحالي نفسه للوصول إلى توافق آراء

الخدمات الصحية والرعاية الصحية للمحتاجين. وفي عام ١٩٩٧ بدأت المنظمة بمبادرة إسكان العائلات في البرازيل وأنشأت مدرسة ابتدائية - مدرسة الأمير رينيه الثالث - في مدغشقر لـ ١٧٠٠ طفل.

ختاماً، وبفضل جمعية "رسالة الطفولة"، يُضطلع بأنشطة التنمية الاجتماعية في المناطق الحساسة، بالتعاون، غالباً، مع هيئات الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. وحالياً، يضطلع بهذه الأنشطة، وأساساً تلك المتعلقة بتوفير الأغذية أو الرعاية الصحية أو التعليم، في ١٣ بلداً.

في الختام، أود أن أشاطر أميننا العام، الذي أقدم له أكيد الاحترام، تفاؤله بتشجيعنا، في الفقرة ٥٣ من تقريره بشأن أثر العولمة على التنمية الاجتماعية (A/AC.253/25)، على:

"وإدارة، عملية العولمة بصورة أفضل من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية، وجعل الفرص التي توفرها العولمة متاحة للجميع، ونشر مزاياها على نطاق أوسع".

ولقد اختار بلدي ذلك الطريق، وهو يؤكد، من خلالي، ارتباطه الكامل بقرارات قمة كوبنهاغن وبالنتائج التي ستعتمد يوم الجمعة في هذه الدورة الاستثنائية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ولي عهد إمارة موناكو على بيانه.

ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد محمد علي النجفي، نائب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

السيد النجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): تعد هذه الدورة الاستثنائية بحق فرصة فريدة لإعداد جرد بما تم تنفيذه من إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وتقييم الإنجازات التي تحققت حتى الآن

الإصلاح، أعطت مؤشرات واضحة على الإرادة الوطنية، فضلا عن تكريس الحكومة نفسها لتحقيق التنمية الاجتماعية.

ونرى أن تحقيق التنمية الاجتماعية يتطلب إرادة حاسمة وعزما من جانب المجتمع البشري بأسره. ويتطلب اتخاذ إجراء على الصعيد الوطني والتعاون على الصعيد الدولي. وغني عن القول إن تحقيق التنمية الاجتماعية يعتمد في المقام الأول على حسم الصراع وعلى إقرار السلام والحفاظة عليه على الصعيد العالمي. وإذا كان لنا في التاريخ عبرة، فإن السلام والاستقرار على الأجل الطويل، بصفتها مطلبين لا غنى عنهما لتحقيق التنمية الاجتماعية، لن يتحققا إلا بالتسامح والتفاهم فيما بين جميع المجتمعات والثقافات. والاعتقاد بأن الحوار فيما بين الحضارات، على النحو الذي اقترحه الرئيس خاتمي وأقرته الجمعية العامة، والذي يستند إلى الفكرة الأساسية لتنوع الثقافات، يشكل إطارا ملائما للتوصل إلى ذلك الفهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية إيران الإسلامية على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان سعادة السيد اسياش رودريغيز، نائب رئيس جمهورية فنزويلا.

السيد رودريغيز (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): يتطلب العصر الذي نعيش فيه شكلا جديدا من التعبير الاجتماعي، يكون الفرد فيه موضوعا وهدفا للتنمية في نفس الوقت، ويتخذ الأمن فيه بُعدا صحيحا، لا باستخدام القوة أو الأسلحة، بل بالقضاء على الفقر والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان واللامساواة والبطالة.

إن الفقر والتهميش وأوجه الضعف في مجالات الصحة والتعليم ونظم إقامة العدل تؤكد أوجه الظلم الاجتماعي العميقة الجذور التي تعوق تنمية شعوبنا ونموها.

بشأن هذه المبادرات الإضافية التي ستسهم في تنفيذ أكثر تأثيرا ومغزى لالتزامات وبرنامج عمل كوبنهاغن.

اسمحوا لي بأن أنتقل إلى المسرح الوطني. إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية، بعد أن شاركت بنشاط في قمة كوبنهاغن وأسهمت في نتائجها النهائي، قامت بقوة بمتابعة تنفيذ الناتج وأعطت أولوية عليا لأهداف التنمية الاجتماعية. وأن التحسّن الكبير الذي تم في السنوات القليلة الماضية في مؤشرات الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك في حقل التعليم على جميع المستويات، والحصول على الخدمات الصحية الأساسية، والوصول إلى مياه الشرب النقية، يعد دليلا على التقدم الذي تحقق حتى الآن، وكذلك على إمكانية القيام بمزيد من التحسين. وعلى صعيد أكثر عمومية، وضعنا خطة التنمية الوطنية الخمسية الثالثة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بهدف ترسيخ الإصلاحات في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية، والخطة تكفل اتجاهها قويا نحو التنمية الاجتماعية. وسوف يسر تنفيذ الخطة بتنمية السياسة العامة، وصك التشريعات الضرورية وتخصيص الموارد اللازمة.

إن النهوض بالتنمية الاجتماعية الشاملة جزء لا يتجزأ من سياسة حكومة الرئيس خاتمي منذ أن تولّت السلطة في آب/أغسطس ١٩٩٧. سياسة الحكومة، المكرسة لإضفاء الطابع المؤسسي على حكم القانون، وتعزيز الخضوع للمساءلة والشفافية، وتحسين نظام الحكم على جميع المستويات، وتوسيع وتعزيز مركز ودور المجتمع المدني على الصعيد الوطني، ساهمت في عملية التنمية الاجتماعية في إيران. عملية الإصلاح الشعبي، التي لا تزال جارية حتى الآن في المجتمع الإيراني، والتي ترمي إلى تغيير شتى جوانب وأبعاد حياتنا الاجتماعية والسياسية في إطار الدستور، توضح عمق الحملة الجماعية لدولتنا المندفعة نحو التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. والانتخابات الشعبية الثلاثة الأخيرة التي أُجريت في إيران منذ عام ١٩٩٧، والتي انتصر فيها برنامج

”الغايات الأساسية للدولة هي الدفاع عن الأفراد وتنميتهم مع الاحترام الكامل لكرامة شخص الإنسان؛ وممارسة الإرادة الشعبية بطريقة ديمقراطية؛ وبناء مجتمع عادل محب للسلام؛ وتعزيز الرخاء والرفاهية للشعب؛ وضمان تنفيذ المبادئ والحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا الدستور. وإن التعليم والعمالة عمليتان أساسيتان من أجل بلوغ هذه الأهداف“.

وفي هذا السياق، جَبَذت حكومة الرئيس هوغو تشافز فرياس تغيير العلاقات بين الدولة والسكان لتمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في المجتمع على مستوى أعلى وتحويل الموارد المالية إلى المجتمعات المحلية.

وهكذا توخينا إنشاء شبكة اجتماعية إقليمية وبلدية ومحلية لتعزيز وضمان التنسيق والإدارة في المجال الاجتماعي، توجّه نحو التنفيذ الفوري لسلسلة من التدابير الرامية إلى استعادة حقوق الإنسان الأساسية لقطاعات السكان الخاضعين لدرجة أكبر من الإبعاد الاجتماعي: الأسر التي تعيش في حالة من الفقر المدقع والعوز والإهمال والمخاطر الاجتماعية، والأشخاص الذين لا يستفيدون من شبكات الدعم الاجتماعي القائمة حالياً، بمن فيهم الأطفال والمراهقون والمهاجرون والإناث ربات الأسر في المناطق الحضرية والريفية ومناطق الحدود ومناطق السكان الأصليين.

وفي هذا الإطار من الدعم صممنا مشاريع لتكميل السياسات الاجتماعية ذات الأولوية في فنزويلا، بما في ذلك النظام الوطني لاختيار المستفيدين، المتوخى كنظام لتوجيه الموارد للأسر الأكثر ضعفاً وغيرها من خلال آليات مرنة وعصرية وشفافة ولا مركزية ونظام متابعة وتقييم السياسات والبرامج الاجتماعية بغية تعزيز فعالية وكفاءة السياسات العامة باتباع المنهجية في عمليات المتابعة والتقييم.

هذه هي التحديات الرئيسية التي يتعيّن أن تواجهها الحكومات بغية المساهمة في حل المشاكل الاجتماعية الرئيسية التي نواجهها في بلداننا فرادى وفي المجتمع الدولي برمته.

من أجل هذا السبب، جئنا إلى هذه الدورة الاستثنائية لنؤكد من جديد ونحدد التزامنا بالأهداف التي حددناها منذ خمس سنوات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن.

واستلهاما بهذه الروح، تعتبر حكومة فنزويلا الوطنية الفرد موضوعاً وهدفاً للتنمية على حد سواء، وهذا الاعتبار يشكل جزءاً أساسياً من مكونات سياستنا الاجتماعية. والالتزام الذي قطعناه على أنفسنا يتمثل في القضاء على الفقر وتوفير التعليم والرعاية الصحية وإيجاد العمالة المنتجة، وإن السعي وراء التنمية الاجتماعية ليس موجهها فحسب نحو تصحيح أوجه التباين الموجودة حالياً في مجتمعاتنا، والظاهرة بوضوح في التهميش والظلم الاجتماعي. بل إنه موجه أيضاً نحو التطوير الكامل لمواطنينا في جوانب ذات صلة بممارسة الديمقراطية.

مشاركة السكان في المسائل التي تهمهم جزء أساسي من مكونات بناء ديمقراطية حقيقية تنشد الرخاء للجميع، دون التغاضي عن أكثر الفئات ضعفاً في هذه العملية. وجمهورية فنزويلا تعتبر الديمقراطية التشاركية نقطة من النقاط الأساسية الأربع وذرورة التنمية الاجتماعية في الوقت نفسه.

هذا النشاط الحكومي بأكمله متضمن في الخطة السياسية الجديدة للبلد التي دخلت حيز التنفيذ باعتماد الدستور الجديد لفنزويلا. إن الدستور يعالج الحقوق الأساسية في التنمية الاجتماعية ويقدم ضمانات من أجل تحقيق المساواة الكاملة للمجموعات المتعددة الأعراق وللجنسين، وينص في المادة الثالثة منه على ما يلي:

الاجتماعي الفادح لذلك. ونأمل أن يعتمد المجتمع الدولي من التدابير ما يسهل إمكانية إيجاد حلول لمشكلة الديون وعبء خدمة الدين بالنسبة للبلدان النامية.

لقد بات من الواضح على نحو متزايد أننا نحتاج إلى نظام مالي دولي أقوى، وأكثر استقراراً، وأكثر ديمقراطية، وأكثر شفافية، نظام يساعدنا في التصدي بطريقة مناسبة وأكثر فعالية لتحديات التنمية الجديدة التي تواجهنا بعد أن أصبحت النظم المالية في العالم أكثر اندماجاً. وما لم يحدث ذلك، فسوف تستمر الأخطار المالية والاقتصادية تترصدنا، وكذلك التهميش الاجتماعي والتكنولوجي، الأمر الذي يقتضي إيجاد حل له من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية التي ستدفع عجلة النمو الحقيقي الذي تشتد إليه حاجة شعوبنا.

وليس ثمة شك في أننا نعيش في مجتمع مترابط بشكل متزايد، حيث تتحقق فيه التغييرات بفعل الابتكارات التكنولوجية في إطار عملية العولمة المتسارعة. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تضيع منا الرؤية الصحيحة لما ينبغي أن تكون عليه الأهداف الأساسية لهذه العملية: البشر، ورفاهيتهم، وتنميتهم، ومشاركتهم في الشؤون ذات الأهمية بالنسبة لهم.

وينبغي للعولمة أن تدعم التوازن الاجتماعي؛ وألا تعمق أوجه الخلل الاجتماعي. وهي عملية مستمرة تنطوي على فوائد مثلما تنطوي على مساوئ. ولسوء الحظ أن كثيراً من البلدان النامية لم تدرك مزايا العولمة، ولكنها تعين عليها أن تتعامل مع المساوئ المصاحبة للعولمة، والتي جعلت هذه البلدان أكثر تعرضاً للأخطار. ولهذا، علينا أن نسعى على وجه السرعة للبحث عن البدائل التي يمكن أن تساعدنا في تصحيح الآثار السلبية التي أوجدتها العولمة كيما تصل فوائدها إلى بلدان العالم كافة وإلى سائر أعضاء المجتمع.

ومع مراعاة الالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، اعتمدت الحكومة مجموعة من الإجراءات والتدابير، من بينها مجموعة قوانين مصممة لتوفير حماية كاملة للأطفال والمراهقين وضمان تحقيق فرص متساوية للمرأة وتنظيم النظام الفرعي للصحة ونظام المعاشات التقاعدية.

ووضعت أيضاً ونفذت برامج لتلبية احتياجات محددة لشتى المجموعات في المجتمع، وتشمل هذه البرامج الشبكة الشاملة لحماية الأطفال والمراهقين، وشبكة رعاية القُصّر المهمّلين والقُصّر المعرضين للخطر، وبرنامج التدريب والتوظيف والتطبيق المهني للشباب، وبرنامج حماية الأطفال والمراهقين وإعادة التأهيل الاجتماعي.

ووضعنا أيضاً برامج لمساعدة المجموعات التي تحصل على أدنى مستويات الدخل، حيث تقدم خدمات ومنتجات بأسعار زهيدة. وتشمل الأمثلة برنامجاً موحداً للتوفير ومشاريع لمراكز إمدادات تعاونية، وبرنامجاً لتبني ودعم إنشاء مشاريع صغيرة، وبرنامجاً لتعزيز شبكة المستشفيات بتوفير العلاج الشامل، وبرنامجاً لتعزيز مكافحة الأوبئة المتوطنة، وبرنامجاً لتبني ودعم مشاركة المواطنين في إدارة الرعاية الصحية، وبرامج دعم للمنظمات الخاصة والمنظمات العامة/الخاصة، من قبيل مؤسسة "هوغاريس كريا" وهي مؤسسة لزراعة نخاع العظام.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، تظل خدمة الدين في فنزويلا تلتهم من الموارد ما كان يمكن استخدامه في برامج لمكافحة الفقر وخلق فرص عمالة منتجة. وقد حد هذا العبء الثقيل من قدرتنا على النهوض بالتنمية الاجتماعية، بدرجة كبيرة.

لقد حرصت فنزويلا، ولا تزال تحرص على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بخدمة ديونها، وهي تتحمل الثمن

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر فخامة السيد نائب رئيس جمهورية فنزويلا على البيان الذي أدلى به. تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد جان - فرانسوا نتوتومي - إيمين، رئيس وزراء جمهورية غابون.

السيد نتوتومي - إيمين (غابون) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، باسم فخامة رئيس الجمهورية ورئيس الدولة، الحاج عمر بونجو، وبالنيابة عن حكومته وسائر الشعب الغابوني، يسرني أن أقدم لكم بأحر التهاني على انتخابكم لقيادة عمل هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ولسابق معرفتي بخبر تكلم العظيمة والكفاءة والبراعة التي أدرتم بها عمل الدورة العادية الرابعة والخمسين للجمعية العامة، فلا يساورني أدنى شك في أنكم لن تدخروا وسعا لكفالة نجاح هذه الدورة الاستثنائية. وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري البالغ للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، على هذا الكم الهائل من العمل الممتاز الذي تحقق للإعداد لهذه الدورة الاستثنائية. وأخيراً، وبنفس الروح، أود أن أعبر عن الشكر الجزيل للحكومة وشعب سويسرا على كرم الضيافة، وعلى حفاوة الاستقبال.

قبل خمس سنوات انعقد مؤتمر كوبنهاغن. ومنذ خمس سنوات لم نفك نؤمن بأن الالتزامات التي قطعت ينبغي احترامها. ولكن علينا، اليوم، أن نقول الحقيقة، وهي أنه بعد النظر إلى ما تحقق مقارنة بالالتزامات المفترضة، فإن النتائج تبدو مختلطة. ومنذ ذلك الحين، أعاققت الأوقات الصعبة عمل عدد من الحكومات، منها حكومات بلدان العالم الثالث، وعلى الأخص، في أفريقيا. وهذه الحالة التي أصابت بلدي، غابون، بكل شدتها، وضاعف من وقعها المديونية الثقيلة، دفعتنا إلى اللجوء إلى مؤسسات بریتون وودز. وبالتعاون معها حددت الحكومة الأهداف

ونتيجة للظاهرة المناخية التي ضربت بلدي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والتي سببت فيضانات أدت إلى مقتل نحو ٥٠.٠٠٠ شخص، وألحقت الأضرار الشديدة بعدة آلاف آخرين، تم وضع مجموعة من البرامج لمعالجة هذه الحالة الطارئة. وقد أثبتت هذه البرامج فعاليتها، وإن كان الكثير منها مؤقتاً. ومع ذلك، كان هذا الوضع بمثابة انتكاسة شديدة للجهود التي نبذلها للنهوض بالتنمية الاجتماعية، لا في المناطق المتضررة بصورة مباشرة فحسب، بل في جميع أنحاء فنزويلا. وإن المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي إلى بلدنا وقت الشدة كانت ولا تزال موضع تقدير كبير من جانب الفنزويليين كافة.

لا يمكننا أن نستمر في إغفال الدور الأساسي الذي ينبغي أن تؤديه التنمية الاجتماعية في جداول أعمالنا. وعلى وجه التحديد، نحن بحاجة إلى تعزيز التعاون وتعزيز المؤسسات التي تعالج المسائل الاجتماعية بغية تحقيق النمو الاقتصادي القائم على الوفاق الاجتماعي، نتيجة للتنمية النوعية.

هذه عملية مستمرة تتطلب اعتماد السياسات المناسبة، والموارد اللازمة لتنفيذها، وفضلاً عن التقييم المستمر ضماناً لفعاليتها. وفي هذا الصدد، أود التشديد على دور الأمم المتحدة، لا بوصفها نقطة انطلاق للمبادرة التي أدت إلى توافق الآراء بشأن التنمية الاجتماعية ودورها الأساسي في رفاهية مجتمعاتنا فحسب، ولكن كأداة لمتابعة الالتزامات، انطلاقاً من كون الوفاء بهذه الالتزامات خطوة إلى الأمام صوب إقرار السلام والأمن والاستقرار والعدالة.

إن جمهورية فنزويلا تود أن تغتني هذه الفرصة للتأكيد في هذا المحفل مجدداً على التزامها بالفرد كمحور لسياستنا العامة، وبوضع استراتيجيات لتحقيق وتعزيز تقدم شعوبنا ورفاهيتها.

موقفنا الاجتماعي من مثل التضامن والتكافؤ - وهما القيمتان الرئيسيتان اللتان تسترشد بهما بعثات الأمم المتحدة وأنشطتها.

غير أن الالتزام الشخصي للحاج عمر بونغو، رئيس دولتنا، بكفالة القضاء التدريجي على أهم العقبات في سبيل التنمية البشرية وحفظ السلام الاجتماعي دفع غابون إلى استضافة قمة أفريقية معنية بمجدول الأعمال الأفريقي، في يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير الماضي، تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد عالت القمة قضايا النمو الاقتصادي والحد من الفقر في مطلع الألفية الثالثة.

لقد أتاح هذا الاجتماع تبادلًا ثريًا للآراء وأدى إلى إعادة تأكيد رؤساء الدول والحكومات على هدف مكافحة الفقر من خلال النمو الاقتصادي المستدام والدائم.

غير أننا نلاحظ مع الأسف، أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل التحقيق الكامل للأهداف المحددة في كوبنهاغن، رغم ذلك العزم - الذي يقوضه، مع الأسف، السياق الاقتصادي الصعب. والواقع أن اعتمادات الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية في السنوات الأخيرة ما زالت غير كافية وإن كانت مشجعة، فيما يتعلق بالأهداف الواردة في مبادرة ٢٠/٢٠.

لذلك فإن تعبئة مزيد من الموارد لصالح هذه القطاعات أمر حيوي لضمان إنفاق هذه الأموال بشكل فعال وتوفير الوصول الأمثل للسكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي هذا الصدد، نود الإعراب عن عميق ارتياحنا للدعم المقدم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة منذ عام ١٩٩٧، في إطار مشروع التخطيط الاجتماعي. وسيساعدنا هذا المشروع على إنشاء قاعدة بيانات موثوق

ذات الأولوية في كفاحها ضد الفقر، والذي تتمثل عناصره الأساسية في مكافحة البطالة، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، والنهوض بالمرأة، وإتاحة إمكانية الوصول إلى نوعية عالية من التعليم والرعاية الصحية الجيدة للجميع.

ومن أجل ضمان اندماج القطاعات الضعيفة من سكان البلد، اتخذت الحكومة عدة إجراءات. ويقوم بلدنا بتنسيق أنشطته لكفالة مزيد من الكفاءة في هذا المجال من السياسة الاجتماعية. وقد وضعت خطة وطنية للصحة، وفقا لمرسوم يرجع تاريخه إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بشأن السياسات الصحية في غابون. وهدف الخطة هو تحسين تغطية الرعاية الصحية في جميع أنحاء البلد، مع منح الأولوية لصحة الأم والطفل.

ولضمان النجاح الكامل لإجراءاتنا، تؤكد الحكومة الدور المحوري للتعليم في عملية التنمية الاقتصادية لبلدنا. لذلك يجب متابعة وتطوير برنامجنا الوطني، المتعدد القطاعات الذي يركز الاهتمام على الإعلام والتعليم والاتصال. وهذا البرنامج يحصل على التمويل من الحكومة ومن صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتنفذه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

أخيرا، وإتاحة حصول أكبر عدد ممكن من السكان على الكهرباء ومياه الشرب، أخذت الحكومة بسياسة مؤاتية للتسعير، وتنفذ برنامجا يوفر المياه للقرى.

غير أن هذه الإجراءات يتم تنفيذها في وضع يتسم بالأزمة الاقتصادية. ونود أن نؤكد، في هذا الصدد، أن بلدي، غابون، هو البلد المتوسط الدخل الوحيد جنوب الصحراء الكبرى، ولذلك فهو غير مؤهل للحصول على مبادرات الدعم لمكافحة الفقر. وهذا التصنيف - الذي يستند إلى برامترات مشكوك فيها بدرجة كبيرة، كما هو معروف للجميع - وضعنا في وضع غير مؤات من حيث

التي حققتها في الساحة الاجتماعية، والتي جعلتها جزيرة للاستقرار السياسي في المنطقة الفرعية لوسط أفريقيا، ومن أجل تعزيز التعاون الدولي بغية كفالة تنمية أكثر عدالة لجميع شعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس وزراء

جمهورية غابون.

تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من فخامة السيد فريدريك شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا.

الرئيس شيلوبا (تكلم بالانكليزية): باسم شعب

زامبيا أود أن أضرم صوتي إلى جميع المتكلمين السابقين وأعرب عن صادق تقديرنا للأمم المتحدة لقيامها بتيسير هذا التجمع البالغ الأهمية، الذي يرمي إلى تركيز اهتمام العالم على قضايا التنمية الاجتماعية.

وهذا التجمع يتيح لنا فرصة نادرة للتفكير مجددا وإيجاد استراتيجيات جديدة لخلق مجتمع عالمي جديد، يخلو من الفقر والجوع والحرمان الاجتماعي، لأنها ظروف تقع في نطاق ما يمكن أن يقضي عليه الجنس البشري، إذا توفر لديه شعور بالعزم والالتزام.

ولذا ينبغي لهذا التجمع أن يغتنم هذه الفرصة ليتعامل بشكل شامل وحاسم مع الفوارق الناتجة عن صنع الإنسان السائدة في نظامنا وهياكلنا الاقتصادية العالمية التي حصرت ملايين البشر في فقر مدقع وحرمان مفرط، بينما تتمتع فئة قليلة محظوظة بوفرة لم يسبق لها مثيل. وليس هذا النظام قدرا مقدورا من الله أو الطبيعة. هذا نظام صنعه الإنسان بعملية مقصودة من الفعل أو الإغفال.

في عام ١٩٩٥ اجتمع العالم ليصوغ التزامات كوبنهاغن، التي ركزت بصفة أساسية على استئصال الفقر، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمستدامة وكفالة الاندماج الاجتماعي. واليوم لا تزال لتلك المبادئ نفس

بها ويؤدي إلى إصلاح حقيقي في هذا القطاع من خلال إجراءات هادفة وفعالة.

لذلك، يسهل تفهم عزم بلدي على مواصلة العمل من أجل التقدم الاجتماعي رغم ما يمثله عبء الديون من عقبة هامة.

ولذلك يجب النظر في مشكلة الديون في إطار الجهود التي يبذلها البلد لمكافحة الفقر، وليس بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فحسب. واسمحوا لي أن أذكر، بكل تأكيد، أن عبء الديون يمثل اليوم خطرا مستمرا بالنسبة للاستقرار السياسي لدولنا، مثل الفقر ذاته - الذي يعتبر من أهم العوامل المحددة لهذا العبء.

وبهذه الروح، أعلنت غابون في كوبنهاغن، من خلال رئيس الدولة، الرئيس بونغو، أن عملنا لن يكتسب مصداقية إلا بالتضامن النشط بين الأمم. وقد حان الوقت، أخيرا، لتحويل الالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتصل بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى حقيقة. فالهدف المتمثل في أن تخصص الدول الغنية ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لتلك المساعدة لم يتحقق. بل إننا شاهدنا تراجعاً في هذا الاتجاه.

إن شتى التغيرات البعيدة المدى التي تحدث في جميع أنحاء العالم تمثل تحديات ينبغي مواجهتها من أجل تحقيق نظام جديد قائم أساسا على التنافس الشريف والترابط بين الأمم. وسيطلب هذا تعبئة مطردة ووعيا مستمرا من جانب المجتمع الدولي.

واعتقد أن هذا الاجتماع سيكون قد حقق غرضه إذا استطاع تدعيم اقتناعنا المشترك بأن تحقيق مستقبل متسق لكوكبنا ضرورة حتمية.

وتقوم غابون، من جهتها، وفي حدود الإمكانيات المتاحة لها، بالعمل بعزم من أجل مواصلة توطيد المكاسب

لقد عجزت المساعدة الإنمائية عن إحداث أثر على المجالات التي تمثل مصدر اهتمام بالغ في ميدان التعبئة الاجتماعية والنهوض الاقتصادي. وينبغي للمساعدة في شكلها الأمثل أن تركز على تمكين الشعب من إنماء قدراته وعلى تنفيذ التنمية والتغيير الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمساعدة في شكلها الأمثل أن تمكن الفقراء من أن يدخلوا ويشاركوا بفعالية على الصعيد العالمي. ولكن هذا لن يحدث. ولم تتم المحافظة على الأمر الواقع فحسب، بل استمر تعزيزه.

وحتى لا يساء فهمي اسمحو لي أن أقول إن بلدي يعرب عن تقديره للمساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها شركاؤنا التعاونيون. ونعرب أيضا عن تقديرنا للجهود المبذولة تجاه تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية.

على الرغم من أن من المقبول أن توجه نسبة مئوية كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية نحو أفريقيا، فإن طبيعة هذه المساعدة هي التي تحتاج إلى استعراض. وهناك حاجة إلى إعادة التفكير في فلسفة المساعدة بغية استحداث نموذج للدعم يركز على بناء القدرة من خلال التعزيز الكلي للقدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للديمقراطيات الجديدة والبارزة إلى الوجود التي تواجه أزمات من التوقعات تسفر عن أزمة اجتماعية بل وعن فوضى تامة وتفكك وطني في بعض الحالات.

والواقع أنه لا يوجد عذر لانعدام الاستقرار الذي ظلت تعاني منه القارة الأفريقية، وليس هناك أي تفسير عقلائي لتكرار حدوثه. ويكفي أن نلاحظ أن الحرمان الاقتصادي من الأسباب الأساسية لعدم الاستقرار السياسي.

الأهمية التي كانت لها حينذاك. لكن على الرغم من الالتزام الذي أبرم في كوبنهاغن، ظلت أغلبية السكان في البلدان النامية تعاني من الفقر. فجهودنا الاقتصادية تتسم بالبطالة والعمالة الناقصة، خاصة في القطاع غير الرسمي.

وضرورة التنمية الاجتماعية الشاملة لا تحتاج إلى تشديد. ويجب أن يكون الحكم الصالح ومشاركة المجتمع المدني الكاملة وضمان أن يكون الإنسان محور الأطر السياسية والقانونية أحجار الزاوية في جهودنا الإنمائية.

وهذا الاستعراض وهذا التقييم يجريان في ظل خلفية تتسم بتدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة لأغلب البلدان النامية، خاصة في أفريقيا، وتناقص تدفقات الموارد المالية التفضيلية. وهذه الحالة بالذات آثار مدمرة في زامبيا. وقدرة زامبيا على خدمة ديونها الخارجية مستمرة في التدهور، مما يحد من قدرتها على الوفاء بالتنمية الاجتماعية. ويتسم موقع زامبيا الجغرافي - السياسي بصعوبة استثنائية. إذ تتعرض لصدمات خارجية فجائية، مثل الصراعات الإقليمية، وزيادة أسعار النفط الدولية، وتدني أسعار النحاس، وأنماط المناخ القاسية والأزمات المالية. ونحن نحتاج إلى تطوير قدراتنا في هذه المجالات لتمكين من التنبؤ بالآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لنحول دون وقوعها ونزيلها من خلال استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية فعالة.

وقد أولى بلدي أعلى أولوية للقضاء على الفقر. ووضعنا خطة وطنية لخفض الفقر بالتعاون مع شركائنا في المجتمع المدني. ولكن جهودنا مهما كانت نبيلة ستظل مجرد رؤى ما لم تواجه الأسباب الأساسية للحالة. ولم يحدث الفقر في أفريقيا وبلدان العالم الثالث بالصدفة، وإنما نتيجة علاقة تغلبت فيها المصلحة الاقتصادية الذاتية على العقل والأخلاق. علاقة خالية من الرأفة والمؤاساة. بل علاقة تركز على الظلم والفقر وتعززهما.

الكامل للديون. وهذا من شأنه أن يمكننا من الإسهام الفعال بنصيبنا في تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ وضمان تعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية. ولا شك في أن هذا سيعزز قدرتها على التصدي للجوع وسوء التغذية وعدم الأمن الغذائي.

ولا يزال الافتقار إلى العمل بأجر يضر بأفقر الفقراء. وظلت النساء والأطفال أكثر الفئات تضررا، مما يدفعهم إلى أشكال من العمل الاستغلالي، بما في ذلك تجارة الجنس، وعمل الأطفال والنشاط الإجرامي. وترى حكومتي أن مشاركة الأفراد من جميع قطاعات المجتمع ذات أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة. فالأفراد المعاقون في البصر والسمع، وكذلك المعاقون جسديا والأطفال، تواجههم ظروف في غاية الصعوبة. وجميعهم يحتاجون إلى أن يكونوا جزءا من رؤيتنا الإنمائية.

ونتيجة لتهميش النساء والأطفال في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهياكل صنع القرار، ظلت حكومتي تعمل على نحو وثيق مع شركائنا التعاونيين والمنظمات الاجتماعية المحلية والمنظمات غير الحكومية للإدماج الاجتماعي للقطاعات المحرومة من مجتمعنا. ولا يزال التحدي المتمثل في الاندماج الاجتماعي يشغل بال الشعب الزامي، ولكن الرؤية القائمة على الاندماج واضحة وهي تخطو نحو التحقق. وترى حكومتي أنه لكي تحدث التنمية البشرية المستدامة، ينبغي تمكين الشعب، كما أن تعميم التعليم الأولي والصحة الأولية أساسيان في هذا الصدد. وستظل حكومتي تكفل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع من يحتاجونها. وهذا هدف بعيد الأمد لا يحتاج إلحاحه إلى تشديد.

إن مسألة المساواة بين الجنسين هامة جدا بالنسبة لأية عملية للتنمية المستدامة. وإدراكا منا لهذا الأمر، وضعت حكومتي سياسة وطنية تتعلق بنوع الجنس وترمي إلى دمج

وعلى الرغم من المصاعب التي واجهها بلدي لتحقيق التزامات كوبنهاغن، فإننا في زامبيا بقينا ملتزمين بسياسة ومبدأ التنمية الاجتماعية. والواقع أنني أقر بأن العوامل الداخلية قد أسهمت في تدني إنجاز التنمية الاجتماعية في أفريقيا، ولكن ينبغي للعالم أن يركز المزيد من الاهتمام على ضمان أن تكون البيئة الخارجية مشجعة للتنمية الاجتماعية.

وآمل وأتصور أن تقدم هذه الدورة الاستثنائية قوة دفع جديدة تجاه إزالة العقبات التي حالت دون التحقيق الكامل لقضية كوبنهاغن. وليس قصدي أن ألقى اللوم على النظام الاقتصادي الدولي، ولكن أود فقط ذكر المزيد من المجالات الممكنة للعمل لاتخاذ المزيد من المبادرات لجعل كوبنهاغن حقيقة ليس لنا فحسب، ولكن أيضا لأبنائنا ولأبنائهم من بعدهم.

وقد أعرب بلدي في مناسبات ماضية عن الحاجة إلى نظام عالمي عادل ومؤسسات مالية وتجارية دولية عادلة. إننا نحتاج إلى ضمان أن تركز مؤسساتنا العالمية على القضاء على الفقر. فإذا أصبحت الصكوك التي تحكم المؤسسات المانحة المتعددة الأطراف حاجزا دون ضمان توجه برامج التكيف الهيكلي نحو التنمية الاجتماعية، ربما يمكن للمجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ إجراء إصلاحي ملائم عاجل قبل أن تصبح هذه البرامج أدوات لزيادة الفقر.

ولا تزال عقايل الديون ترزأ الكثير من البلدان النامية، خاصة في أفريقيا. ومبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون مبادرة تحظى بالترحيب. ولكن في حالة زامبيا، تم التسليم بأننا نحتاج إلى أكثر من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون لإحداث التنمية الاجتماعية. فنحن في حاجة إلى تيسير شروط الانضمام إلى مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، مثل طول فترة الإكمال، وأيضا إلى النظر في الإلغاء

كوستاريكا، رجالا ونساء، من تحقيق مستوى أعلى من الرفاه. وباختصار، التزام بإشراك الناس في حكمه. وهذه الرؤيا التي تمتلكها الحكومة أتاحت وضع سياسة إنمائية تركز على الأهداف الاجتماعية.

واستلهاما منا لمؤتمر قمة كوبنهاغن تمكنا أيضا من تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرضية جدا. فعلا سبيل المثال شهدنا في عامين نموا بلغ ١٥,٦ في المائة، وهو أعلى معدل حققناه في السنوات الـ ٣٨ الماضية. ومعدلات البطالة عندنا تدعو إلى التشجيع أيضا، إذ تبلغ نسبة البطالة حاليا ٥ في المائة، وتبلغ نسبة العمالة الناقصة ٧ في المائة.

وتتأثر سياسات العمالة لدينا أيضا بموجة الهجرة الرئيسية من بلدان أمريكا الوسطى، لا سيما من نيكاراغوا. فهؤلاء المهاجرون يشكلون الآن ١٣ في المائة تقريبا من إجمالي السكان في كوستاريكا. وهذا الرقم أخذ في التزايد بسبب الكوارث الطبيعية التي ألحقت الضرر بالمنطقة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي سبب ضغطا كبيرا ليس على سوق العمل فحسب، وإنما أيضا على أنظمة الصحة والتعليم والإسكان العام.

لقد احتفلت كوستاريكا هذا العام مع الاعتزاز بالذكرى السنوية الخمسين لنيل المرأة في كوستاريكا حق التصويت. وآخر إصلاح هام في هذا الصدد جرى عام ١٩٩٦ حيث أصدرنا قانونا يلزم بوضع حصص للنساء على قوائم ترشيحات الأحزاب للبرلمان وللحكومة المحلية. وفي الوقت الراهن، تحتل النساء مناصب نائب رئيس كوستاريكا، ورئيس المجلس التشريعي، ورئيس أحد الحزبين السياسيين الرئيسيين في كوستاريكا.

ووضع بلدنا في العقد الماضي استراتيجيات جديدة لتلبية أهدافه الاجتماعية - الإنمائية، وللتصدي للفقر. وقد مكنا هذا الأمر في العقد الماضي من خفض عدد الأسر التي

مسائل نوع الجنس، وخاصة الخروقات، في جميع برامجنا الإنمائية الوطنية. وقد أعطينا أولوية عليا للتنسيق بين جميع برامج نوع الجنس، برفعنا مستوى شعبة تنمية نوع الجنس إلى مستوى وزارة. وتواصل حكومتي العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوزيع الدخل.

ونحن لم نحضر هنا لإعادة التفاوض على النتائج التي خلص إليها مؤتمر قمة كوبنهاغن، بل لكفالة إزالة العقبات التي تعترض تنفيذها عن طريق اتخاذ مبادرات أخرى. ويحدوني وطيد الأمل في أن تعيد هذه الدورة الاستثنائية تركيز الاهتمام العالمي على المسائل ذات الصلة التي تعيق التنمية الاجتماعية على الصعيد العالمي، وأيضاً على الصعيد القطرية الفردية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر رئيس جمهورية زامبيا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيدة استريد فيشيل، نائبة رئيس جمهورية كوستاريكا.

السيدة فيشيل (كوستاريكا) (تكلمت بالاسبانية):

بالنيابة عن حكومة جمهورية كوستاريكا، وخاصة بالنيابة عن الرئيس ميغيل أنجيل رودريغيز، أود أن أعرب لكم عن أحر تحياتنا وأشدها احتراما. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام وللجنة التحضيرية، ولمختلف الأفرقة العاملة على العمل المضني جدا الذي قاموا به من أجل إصدار ما يتوجب عليّ أن أقول إنه وثيقة أساسية ممتازة، وعلى تنظيم هذه الدورة الاستثنائية بصورة جيدة جدا.

عندما تولى الرئيس رودريغيز الرئاسة في أيار/مايو

١٩٩٨ شدد على التزامه بتكريس حكومته للتنمية البشرية، وللعمل يوميا على كفالة تقدم كوستاريكا، وللکفاح من أجل تحقيق النمو الذي من شأنه أن يمكّن جميع أبناء

خلافا وعلى ممارسة الحرية المسؤولة. ومثلث التضامن وضع كوسيلة لتعزيز ثقافة المشاركة، يمكن من خلالها أن تعمل المجتمعات المحلية والحكومات المحلية ومؤسسات الحكومة الوطنية معا في اتخاذ القرارات وفي اتخاذ الإجراءات التي تحسن باستمرار مستويات المعيشة لجميع أبناء كوستاريكا، رجالا ونساء.

هذه الإجراءات اتخذت نتيجة الجمع بين عمليتين. إحدى هاتين العمليتين تتعلق بالشعب وبالتشاور معه، الأمر الذي يحوله من مستفيد سلمي من المساعدات الدولية إلى مشارك نشط في تنميته. والعملية الأخرى تكمن في تعزيز الحكومات المحلية وتسريع عملية اللامركزية، وبالتالي زيادة القدرات التقنية والاقتصادية المحلية.

ويمكن مثلث التضامن مواطنينا من الإشراف على مشاريع التنفيذ على المستوى المحلي: إذ يكفلون أن يصبح تصرف السلطات العامة أخلاقيا ويكفلون بالتالي الخضوع للمساءلة الدائمة.

ومثلث التضامن سياسة عامة تشكلت بطريقة تجعلها نهض بتنمية جميع الكوستاريكيين وتحاول دعم الجهود والأمان لإخراج مجتمع أكثر عدلا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي كليهما، بدون تمييز فيما يتعلق بنوع الجنس، أو العرق، أو الثقافة أو العمر. وفي مثل هذا المجتمع تعزز مشاركة المواطنين ويؤسس العمل السياسي في أوسع معاني هذا المصطلح.

والأهداف التاريخية لمجتمعنا لم تتغير. وآمالنا في تقاسم النمو، والتضامن الاجتماعي، وتقدم الأسر مواضيع هادية لبرنامجنا الوطني. وتستمر كوستاريكا في التزامها بصورة أساسية ودائمة بالتنمية البشرية. وكانت المستويات التي حققناها نتيجة لعقود كثيرة من الجهد الذي بذل على أساس تعميق العملية الديمقراطية، والاستثمار في التعليم

تعيش في ظل ظروف غير كريمة من نسبة ٣٠ في المائة إلى ٢٠ في المائة. وهذا مردد بدرجة كبيرة إلى استثمارنا في القطاع الاجتماعي حيث نستثمر قرابة ١٨ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي.

خلال مدة ولاية الرئيس رودريغيز، تتمثل إحدى أهم الخطوات التي اتخذناها بوضع خطة للتضامن. وهذه الخطة تستهدف مكافحة الفقر، وهي تتضمن، في جملة أمور، الأهداف الهامة التالية. أولا، إعادة النظر في برامجنا الاجتماعية كي نحدد المجالات التي يمكن أن تتواجد فيها الازدواجية، وبالتالي تعزيز الاختصاص المؤسسي. والإجراء الثاني مراجعة الأهداف والأدوات العائدة لصندوق التنمية الاجتماعية ومخصصات الأسر، الذي يجري تمويله من مواردنا المحلية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار سنويا تقريبا.

وثالثا، نريد أن نطبق نظام المعلومات السكانية الموضوعية، وهو إحصاء للذين يُحتمل أن يتلقوا المكاسب الاجتماعية. والغرض من ذلك هو إزالة الطابع السياسي وطابع المحاباة لدى تحديد الذين هم في أشد الحاجة إلى المساعدات. ورابعا، في مجال السياسة الاجتماعية، نعمل أيضا على تحقيق المساواة في برنامج التعليم الذي مكّننا من خفض عدد الطلاب المنسحبين من المدارس إلى حد كبير. ولقد مكّننا أيضا من زيادة توفر التعليم في مرحلة الحضنة والمرحلة الثانوية. وخامسا، فيما يتعلق بالصحة، يسرنا أننا توصلنا إلى بلوغ نسبة عامة لمعدل الوفيات قدرها ٣,٩ في الألف، وبلغ نسبة لمعدل وفيات الرضع قدرها ١١,٧ في المائة، وبلغ العمر المتوقع لدى الولادة ٧٦,٧ سنة. وثمة مشروع هام وخلاق تنفذه الإدارة الراهنة وهو الاستراتيجية التي تُدعى مثلث التضامن. ويتمثل هدف هذا المشروع في بناء مجتمع قائم على توفير الفرص عن طريق تحسين مستويات المعيشة. ويحدونا الأمل في تحقيق هذا الأمر بزيادة مشاركة السكان، مع إيماننا بقدرة كل فرد على أن يكون

بدلاً من ذلك، مخاطر وتحديات جديدة. وقد استعاض عن التهديد بكارثة عالمية نتيجة المواجهة النووية بحقائق بغضبة مثل الإرهاب العابر للدول، والجريمة المنظمة، والتمرد الانفصالي، والتقسيم الطائفي، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وغيرها من المشاكل الحادة الأخرى.

ولم تحصل جميع البلدان على مدخل إلى تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي. وقد وصل عدد محدود من البلدان التي يعيش فيها ما يسمى بالبليون الذهبي من سكان العالم إلى مستويات جديدة من الرخاء. ولم تتمكن غالبية الدول الأخرى من الوصول إلى مستويات معيشية أعلى في القرن العشرين، ولم تقترب إلا الآن من حدود مجتمع ما بعد التصنيع. وتتسع الثغرة بين أغنى وأفقر العالم.

وللتغلب على هذا الاتجاه، يجب أن نعيد تصميم كامل البنيان الهندسي الحديث للعلاقات الدولية. ويجب أن ينعكس العنصر الاجتماعي بصورة أوضح في أنشطة المنظمات المالية والاقتصادية الدولية. وهدفنا المشترك هو جعل العولمة أداة لزيادة التقدم الاجتماعي والاقتصادي بحيث تتمتع كل البلدان بفوائدها. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون عنصراً رئيسياً في تحقيق هذا الهدف. وتساند روسيا وستواصل مساندة زيادة دور الأمم المتحدة وتعزيز سلطتها في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك، بين جملة أمور، في ميدان التعاون الاجتماعي والاقتصادي. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لقضايا التنمية الاجتماعية أن تظل بين الأولويات العليا على برنامج الأمم المتحدة في السنوات المقبلة.

إن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بدأت مؤخراً تتمتع بنفوذ كبير على التطورات العالمية. وهذه البلدان عازمة بقوة على التغلب على التكاليف الاجتماعية للفترة الانتقالية، والقضاء على الفقر، وتحقيق العمالة

والصحة وغياب العنصر العسكري لأكثر من ٥٠ سنة. ورؤيتنا ليست من طرف واحد أو انفصالية. وبدلاً من ذلك، فإنها تشكل جزءاً من إدراك حقيقة أنه ينبغي تشكيل الإجراءات المضطلع بها لتحقيق أعلى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ضمن سياق تنمية منطقة أمريكا الوسطى.

وأود أن أختتم بالإعراب عن أطيح أمانى بلدى لمختلف الأفرقة العاملة ومكتب الدورة الاستثنائية لتحقيقها أفضل النتائج الممكنة في الأعمال التي بدأها اليوم. وينبغي أن تمكن هذه النتائج من الوصول إلى نموذج للحياة التي يستحقها الجميع في كل بلداننا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائبة رئيس جمهورية كوستاريكا على بياها.

والآن أعطي الكلمة لفخامة السيدة فالنتينا ماتفينكو، نائبة رئيس حكومة الاتحاد الروسي.

السيدة ماتفينكو (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب مثل هذا المحفل الرفيع المستوى المنعقد في فجر الألفية الجديدة لمواصلة الحوار بشأن الأولويات الاستراتيجية للتنمية الاجتماعية، الذي كان قد بدأ في كوبنهاغن.

إن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تعطي المجتمع الدولي فرصة أخرى لتعلم دروس صدمات القرن العشرين الاجتماعية والاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل، ولتمهيد الطريق، من خلال الجهود المشتركة، نحو التنمية المستدامة والرخاء للبشرية.

ويبين التقرير الشامل للأمم العام بشأن نتائج تنفيذ حصيلة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بوضوح أننا لم نحقق بعد الطفرة الكبرى في تحقيق برنامجه. ولا توفر التغييرات الجذرية التي أحدثتها العولمة في أساليب الحياة وسائل علاج للمشاكل الاجتماعية القديمة، ولكنها خلفت،

في صياغة الطريق الاستراتيجي الجديد راعت السلطات الروسية الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين في كوبنهاغن. وبمراعاة قرارات مؤتمر القمة الاجتماعي، قمنا بزيادة فعالية السياسة الاجتماعية بقدر كبير. واعتباراً من الآن، أصبحت الحماية الاجتماعية للسكان تتجه نحو تحقيق الأهداف. ويجري تقديم الدعم الحكومي بالتحديد إلى هؤلاء المحتاجين إليه. وفي القضاء على البطالة نعطي الأولوية لوضع برامج عمالة نشطة ترمي إلى تكييف الناس لمتطلبات سوق العمل.

إن ثراء روسيا ليس بالموارد الطبيعية الثمينة واحتياطيات الطاقة فقط؛ فثروتنا الرئيسية تتمثل في رأس المال البشري الذي لا يقيّم. وهذا هو السبب في أن الحكومة الروسية جعلت أولويتها العليا زيادة الإيرادات ورفع المستويات المعيشية للشعب الروسي وضمان الظروف المعيشية اللائقة. ويجب علينا أن نجعل الحالة السياسية مستقرة ونضمن النمو الاقتصادي والتنمية المالية، مما سيجعل من الممكن إحراز التقدم.

في السنة الماضية زادت رواتب المدرسين والأطباء بنسبة ١٥٠ في المائة. ورغم أننا لم نصل بعد بالطبع إلى المستويات السليمة، فإننا في مرحلة انتقالية وسنواصل زيادة مخصصات الميزانية لتطوير نظم الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والثقافة. وتنص ميزانية الدولة لسنة ٢٠٠٠ على زيادات كبيرة في الإنفاق الاجتماعي العام.

مع ذلك، ثمة مهمة أخرى للحكومة الروسية مرتبطة بصورة وثيقة بإيجاد حلول لمشاكل التنمية الاجتماعية، تتمثل في استمرار إدماج الاقتصاد الروسي في الهياكل الاقتصادية العالمية. وبغية تحقيق هذا الهدف سوف ندعم بنشاط رجال الأعمال الروس، ونعارض بشدة التمييز ضد روسيا في

الكاملة، وتعزيز التكامل الاجتماعي. بيد أن جهودها لم تقابل بعد باستجابة كافية من المجتمع الدولي.

ويقدم التقرير الشامل للأمين العام وصفا لتدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في أوروبا الشرقية والوسطى وبلدان كومنولث الدول المستقلة، ولكنه لا يعطي إجابة على السؤال المتعلق بمهية التدابير الإضافية التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الدولي لمنع الاستبعاد الاجتماعي لملايين الناس في المنطقة. وتعتقد روسيا بأن الوقت قد حان لعقد مؤتمر إقليمي واسع النطاق وعالي المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة مشاكل التنمية الاجتماعية في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وينبغي لمثل هذا المؤتمر أن يركز على البحث عن موارد جديدة لهذه الأهداف. وينبغي أن يحضر هذا الحفل ممثلون عن الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، وعن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمائحين المهتمين. ويمكن عقد مثل هذا المؤتمر في روسيا في ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وآمل أن تتلقى هذه المبادرة استجابة مرضية من جميع المشاركين في الدورة الاستثنائية، لا سيما من قادة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة الحاضرين هنا.

وهناك بلدان قليلة عانت مثلما عانت روسيا من التطورات المأساوية الكثيرة. ونحن نعي تماماً أن روسيا ربما لن تتمكن من تحمل صدمة اجتماعية أخرى أو إعادة تشكيل جذرية. وتتم الحكومة الروسية الآن صياغة استراتيجية إنمائية وطنية طويلة الأجل ترمي إلى التغلب على نتائج الأزمة الحالية، وإلى تهيئة جو ملائم للنمو الاجتماعي والاقتصادي الفعال. ومن المقرر إتمام البرنامج الجديد للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في الاجتماع المقبل لمجلس الوزراء الذي أنوي المشاركة فيه. بمجرد عودتي إلى موسكو.

أنفسهم وبلدانهم. مبدأ مجتمع للجميع، ووضع الإنسان في جوهر التنمية. المبدأ ما زال وجيها بالرغم من أن العالم واجه في السنوات الخمس الماضية عددا من التحديات الجديدة التي تؤثر على التنمية الاجتماعية. إن العولمة، والأزمات الاقتصادية، والنظام الاقتصادي الجديد تتطلب جميعها حلولاً سريعة.

لقد أظهر استعراض وتقييم تنفيذ التزامات كوبنهاغن منذ عام ١٩٩٥ أن قدراً من التقدم قد أحرز؛ بيد أنه لم يكن متكافئاً، وثمة ضرورة إلى اتخاذ المزيد من المبادرات. ونحن نرحب بالتسليم المتزايد الواسع النطاق، بما في ذلك من جانب المؤسسات المالية الدولية، بالأهمية الحاسمة التي يتسم بها تنفيذ التزامات كوبنهاغن بصورة تامة في تحقيق أهداف التنمية الدولية.

وتم التسليم في الفقرة ٨ من إعلان فيينا بشأن حقوق الإنسان، الذي يلتزم به الاتحاد الأوروبي بصورة دقيقة، بما يلي:

”إن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً“.

ويتسم إيجاد بيئة سياسية، وقانونية، واقتصادية تمكّن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية بأهمية بالغة. ولن تتحقق التنمية الاجتماعية المستدامة إلا في بيئة سياسية في ظل حكم صالح.

وحدد المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة في آذار/مارس ٢٠٠٠ هدفاً استراتيجياً جديداً للاتحاد الأوروبي في العقد القادم: أن يصبح اقتصاداً ذا قدرة تنافسية أكبر ودينامياً ومستنداً إلى المعرفة، وأن يكون قادراً على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وخلق وظائف أكثر وأفضل وتحقيق المزيد من الاتساق الاجتماعي. ويتطلب تحقيق هذا الهدف

الأسواق العالمية للسلع الأساسية والخدمات والاستثمار ونكافح من أجل الوصول إلى منظمة التجارة العالمية.

وبغية إنجاز جدول أعمال القمة الاجتماعية على النحو الأوفى، يتعين أن تعمل جميع الأمم معاً. ولن يكون بمستطاعتنا أن نواجه تحديات عصرنا وأن نتوصل إلى حلول معقولة للمشاكل العالمية التي تواجه البشرية إلا بضم جهودنا معاً. واعتقد أننا سوف ننجح معاً في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في جعل القرن الحادي والعشرين عهداً من الشراكة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيد إدواردو فيرو رودريغيز، وزير العمل والتضامن في البرتغال.

السيد فيرو رودريغيز (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضاً بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبان تركيا وقبرص، وأيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للأمين العام وشعبة السياسات الاجتماعية والتنمية للعمل التحضيري الممتاز المضطلع به قبل هذه الدورة الاستثنائية، فضلاً عن تقديري لرؤساء اللجنة التحضيرية وجميع الأفرقة العاملة لجهودهم التي لا تعرف الكلل في عملية التفاوض. ونعرب للحكومة السويسرية عما تستحقه من امتنان لاستضافتها هذه الدورة الاستثنائية.

قبل خمس سنوات تعهد رؤساء الدول أو الحكومات، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بإلزام

الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، تتسم المصادقة على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بحقوق العمال الأساسية وتطبيق تلك الاتفاقيات بصورة كاملة بأهمية قصوى. ويعتبر الاتحاد الأوروبي تحقيق هدف العمالة الكاملة وتوفير عمل لائق للجميع مسألة ذات أولوية أساسية في استئصال الفقر وفي الوئام الاجتماعي.

ومن الضروري أن يحدد المجتمع الدولي الجوانب الرئيسية للسياسة الاجتماعية التي تشكل المكون الأساسي للتنمية الاقتصادية في عالم معولم يبدأ في تطوير إطار عمل بمبادئ اجتماعية لضمان إدماج أهداف كوبنهاغن في صنع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

إن المجتمعات الشمولية القائمة على عدم التمييز والتسامح واحترام التنوع والمساواة في الفرص والتضامن ومشاركة جميع أعضاء المجتمع، يجب أن تكفل توفير إمكانية حصول الأفراد المحرومين والضعفاء والمجموعات المحرومة والضعيفة، على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتدابير الحماية المحددة.

وتحقق الاستثمارات في مجالي التعليم والصحة نتائج اجتماعية - اقتصادية أفضل مما تحققة أية استثمارات أخرى. لقد حدد إطار العمل من أجل التعليم للجميع، الذي اعتمد في داكار، أهدافا يلتزم الاتحاد الأوروبي بها التزاما تاما. كما يلتزم الاتحاد الأوروبي بالتعليم مدى الحياة بصفته أداة ضرورية لمواجهة التحديات التي يمثلها عالم آخذ في التغير المطرد.

ويحتاج النهوض بالصحة والوقاية من الأمراض تحسين أداء نظم الرعاية الصحية، لا سيما مكافحة الأمراض الوبائية التي يسهل الوقاية منها من قبيل شلل الأطفال والحصبة، والأمراض الوبائية من قبيل نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)

استراتيجية شاملة تستعيد أوضاع العمالة التامة المنتجة الكريمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مبانغو (نيجيريا).

ويغتني الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة ليقدم موجزا مختصرا عن القضايا الرئيسية من أجل المستقبل وليعزز الحاجة إلى تنسيق متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة في العقد الماضي، لا سيما الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة مؤخرا تحت شعار "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام، من أجل القرن الحادي والعشرين".

ويؤكد الاتحاد الأوروبي المساهمة الجوهرية التي تقدمها المرأة في التنمية الاجتماعية والدور الهام الذي تقوم به من أجل القضاء على الفقر. وما زال من هاج عمل ييجين، المستكمل بالمبادرات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية المذكورة أعلاه، إضافة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، جوهر السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. إن المساواة بين الجنسين مسؤولية المرأة والرجل سواء بسواء. ويتعين على الدول أن تؤدي واجباتها بإنهاء التمييز والعنف ضد المرأة وأن تكفل تمتع المرأة على النحو الأوفى وعلى قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ونؤكد من جديد التزامنا بتخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النهوض بحلول عام ٢٠١٥، ويتعين أن يظل هذا الالتزام هدفا رئيسيا للمجتمع العالمي، ونرحب بحرارة بتحقيقة أن هذه الدورة الاستثنائية سوف تعتمد هذا الالتزام بصورة رسمية.

إن احترام وتعزيز وممارسة المبادئ المتضمنة في إعلان منظمة العمل الدولية المعني بالمبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل ومتابعته متطلبات أساسية لتحقيق التنمية

جديد على ضرورة زيادة تطوير مؤشرات كمية ونوعية ومقاييس في ميداني العمالة والحماية الاجتماعية.

ومع الاعتراف بأن المسؤولية الأساسية عن تعزيز التنمية الاجتماعية تقع على عاتق الحكومات، يرى الاتحاد الأوروبي أن مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك، المنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة الأخرى، في حوار واسع النطاق، ستكون أداة جوهرية في تحقيق أهداف كوبنهاغن بصورة تامة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي، أيضاً، على أهمية المسؤولية المشتركة للقطاع الخاص في تنفيذ تلك الأهداف. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالارتياح للحوار الذي بدأ منذ عام ١٩٩٥ بين المجتمع المدني والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

وسيلظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بشدة ببرنامج عمل كوبنهاغن، الذي لا يزال يوفر أساساً صلباً للسياسات الوطنية والدولية، بغية بلوغ الهدف النهائي لتحقيق التنمية المستدامة التي يمثل البشر محورها، في عالم أكثر عدالة واستقراراً. إلا أن عملية تنفيذ هذا البرنامج ينبغي تعزيزها وتوجيهها نحو تحقيق نتائج ملموسة.

وهذا هو التحدي الذي علينا مواجهته في هذه الدورة الاستثنائية وما بعدها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد مزمل حسين، وزير الدولة للرفاهية الاجتماعية في بنغلاديش.

السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن لدينا كل الثقة في قدرتكم على قيادة مداولاتنا إلى النجاح.

لقد كانت للشيخ مجيب الرحمن، أبو الأمة البنغالية، رؤيته لقيام بنغال الذهبية، التي يعيش كل مواطنيها في كرامة وحرية من بلاء الفقر، والأمية، والتشرد، والجوع.

والأمراض الأخرى التي تنقل عن طريق الاتصال الجنسي، فضلاً عن الملاريا والسل؛ وذلك بتوفير المعلومات والخدمات من أجل الصحة الجنسية والصحة الإنجابية؛ وتوفير الأدوية الضرورية.

وتتطلب الزيادة الكبيرة في الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية واستخدام تلك الموارد بمزيد من الكفاءة بذل جهود متجددة على الصعيدين الوطني والدولي. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بالهدف المتفق عليه دولياً وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وسوف تواصل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كفاحها لتحقيق ذلك الهدف، الذي أحرزه بعض الأعضاء بالفعل. وتسليماً بالأثر الاجتماعي لعبء الدين في بلدان كثيرة، سوف يكافح الاتحاد الأوروبي لضمان تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بصورة كاملة وبسرعة. وينبغي أن توفر تدابير التخفيف من الديون المزيد من الموارد المحلية للقضاء على الفقر ومن أجل أغراض إنتاجية. ويتعين تعزيز الجهود المتضافرة المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، في السنوات القادمة، بهدف تسهيل إدماج أفريقيا وأقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي وتعزيز مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وبغية رصد وتقييم وقياس ما حققناه وما يتعين علينا أن نحققه، فإننا نحتاج إلى مجموعة موحدة ومتسقة من المؤشرات المقبولة بصورة عامة على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي لهيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسات بریتون وودز ومنظمات دولية أخرى، من قبيل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن تقدم المزيد من الدعم للجهود المبذولة لوضع مؤشرات التنمية الاجتماعية ذات الصلة. وفي هذا السياق، أكد المجلس الأوروبي في لشبونة من

بنغلاديش. ولقد اعترفت قمة القروض الصغيرة، التي شاركت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة في رئاستها بواشنطن في شباط/فبراير ١٩٩٧، بأهمية القروض الصغيرة بوصفها استراتيجية أساسية لتحقيق أهداف القمة العالمية للتنمية الاجتماعية. وكانت هذه القمة قد وافقت على شن حملة عالمية للوصول إلى ١٠٠ مليون أسرة من أشد الأسر فقرا في العالم بقروض للأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٠٥.

وتناصر بنغلاديش قضية التنمية الاجتماعية في كافة المحافل الدولية الكبرى، بما في ذلك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، بيجين + ٥، التي انعقدت مؤخرا، وعلى الصعيد الإقليمي، تلتزم بنغلاديش وبصورة إيجابية، أيضا، بأهداف إعلان دكا للقضاء على الفقر، والذي اعتمدته بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والذي يستهدف اجتثاث الفقر من جنوب آسيا، ويفضل أن يتم ذلك بحلول عام ٢٠٠٢.

وتولي بنغلاديش اهتماما خاصا لخلق العمالة المنتجة. وتتضمن الخطة الخمسية الخامسة استراتيجية شاملة للعمالة. ويعتد الاندماج الاجتماعي التزاما دستوريا لبنغلاديش. ويولي اهتمام خاص للفئات الأشد ضعفا والفئات المهمشة في المجتمع. وأن اتفاق تلال شيتاغونغ الذي وضع حدا للتمرد الذي دام عقودا، مهد السبيل أيضا لمزيد من الاندماج للسكان القبليين في صلب المجتمع.

إن الوقت لا يزال مبكرا لاستخلاص النتائج المطلقة بشأن تأثير تدابير المتابعة للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية على المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في بنغلاديش. ولكن هناك من الأدلة ما يكفي لبيان أن زيادة الاعتمادات في القطاع الاجتماعي قد ساهمت بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف القمة. ونورد هنا بعض الأمثلة، فقد انخفض معدل النمو السكاني في بنغلاديش من ١,٨١ في المائة في عام

ونحن ما زلنا نستلهم هذه الرؤية في جهودنا من أجل احترام الحقوق الأساسية لشعبنا في وجه التحديات الجسيمة. وتولي حكومتنا الحالية تحت قيادة دولة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة، أولوية كبرى لتحقيق التنمية الاجتماعية. وإذا كنت سوف أشاطر الجمعية العامة جانبا صغيرا من تجربتنا، فإن الباقي قد تضمنته الورقة القطرية لبنغلاديش، التي يجري تعميمها الآن.

على سبيل متابعة أعمال قمة كوبنهاغن، تم اعتماد خطة عمل وطنية في إطار الخطة الخمسية الخامسة لبنغلاديش. وفي عام ١٩٩٦، تم تشكيل لجنة وطنية تضم ممثلين للوزارات ذات الصلة، إلى جانب المجتمع المدني، لتنفيذ هذه الخطة. وقد اعتمدت برامج محددة الأزمنة لتنفيذ أهداف القمة. وفي حقيقة الأمر، ذهبت بنغلاديش إلى ما هو أبعد من تحقيق مبادرة ٢٠/٢٠. ويتم الآن تخصيص نحو ٤٠ في المائة من الموارد الكلية في الميزانية السنوية الإنمائية لصالح القطاعات الاجتماعية.

ولقد جعلنا القضاء على الفقر، والتوسع في العمالة المنتجة، والاندماج الاجتماعي، الأولوية التي نضعها نصب أعيننا. ويخصص نحو ٤٢ في المائة من إجمالي الاعتمادات في برنامج التنمية السنوي الحالي للزراعة والتنمية الريفية، والرفاه الاجتماعي، وتنمية قطاع الشباب، وقطاعي التعليم الأساسي، والصحة. وتشمل برامج مكافحة الفقر مشاريع "العشريان" لمن لا مأوى لهم، وبرنامج تنمية الفئات الضعيفة، والغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل التعليم، ومشاريع خاصة للمعوقين، وهبات للمنكوبين من الأرامل والمسنين.

والنجاح الذي حققه برنامج القروض الصغيرة في بنغلاديش أصبح ذائع الصيت. والبرنامج يستهدف القضاء على الفقر، فضلا عن تأثيره المهم بالنسبة لتمكين المرأة في

ثانيا، من الأساسي أن يكون هناك تفاعل منتظم بين منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بریتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنشاء شراكة فعالة من أجل التنمية الاجتماعية.

ثالثا، يجب تحديد الالتزامات، بما في ذلك من خلال تعبئة وتخصيص الموارد على نحو كاف ونقل التكنولوجيا، لتحقيق أهداف مؤتمر القمة بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

رابعا، يجب الوفاء بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية مع الاهتمام الخاص بأقل البلدان نموا وبالتنفيذ الفعال لمبادرة ٢٠/٢٠ الرامية إلى كفالة زيادة الموارد للتنمية الاجتماعية.

خامسا، ينبغي إنشاء صندوق للعولمة لتمويل برامج التنمية الاجتماعية لمعالجة المشاكل الناشئة عن العولمة.

لقد وضعت قمة كوبنهاغن التنمية الاجتماعية في قلب جدول الأعمال السياسي العالمي، ونحن على اقتناع راسخ بأننا، بتوفر الإرادة السياسية وجهودنا الجماعية، ستمكن من تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وإنشاء نظام اجتماعي أكثر عدالة وسلاما ورخاء في الألفية الجديدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد خايمي رويز، المستشار الخاص لرئيس جمهورية كولومبيا للشؤون السياسية.

السيد رويز (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن حكومة كولومبيا أود أن نعرب عن شكرنا الخاص على العمل الذي أنجزه الفريقان العاملان واللجنة التحضيرية تمهيدا لهذه الدورة الرائعة.

إن أي تحليل للجهود التي ظلت كولومبيا تبذلها لتهيئة مستويات معيشية أفضل لمواطنيها يجب أن يأخذ في الاعتبار، أولا، حالة العنف الناشئ عن صراع داخلي طويل

١٩٩٥، إلى ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٨؛ وارتفع معدل نمو أمية الكبار إلى ٥٨ في المائة في عام ١٩٩٨، مقابل ٤٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٥؛ وكان ٤٤,٧ في المائة من السكان يعيشون دون مستوى الفقر في عام ١٩٩٩، مقابل أكثر من ٤٧,٩ في المائة في عام ١٩٩٦.

إن تهيئة بيئة تمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق بنجاح بدون الالتزام الجماعي من المجتمع الدولي. وقد تعهد مؤتمر قمة كوبنهاغن بالتزام محدد لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية الاجتماعية.

ولم يحرز تقدم كبير في الوفاء بالهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا. ولا تزال معظم البلدان الأقل نموا تواجه مشاكل الوصول إلى الأسواق، وتدني الاستثمار الخارجي المباشر، ونقل التكنولوجيا. وما لم تتخذ خطوات عاجلة، ستظل أهداف التنمية الاجتماعية بعيدة المنال لمعظم البلدان الأقل نموا.

وعلى الرغم من أن بعض الإنجازات تبدو مشجعة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وفي الوقت الذي نقوم فيه بتحديد مبادرات جديدة في الدورة الاستثنائية نود أن نوصي بما يلي:

أولا، إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه الهيئة المسؤولة في المقام الأول عن تنسيق الجهود الدولية في مجال متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يحتاج إلى زيادة تعزيزه وجعله أكثر فعالية من خلال صياغة علاقة عمل أوثق مع هيئاته الفرعية وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وكذلك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

الأساسية غير المستوفاة من ٤٥ في المائة إلى ٢٦ في المائة، وهبط مؤشر الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من ٢٢ في المائة إلى ٨,٦ في المائة. غير أن التقدم الذي أحرز في القضايا الاجتماعية ظل يعاني حالة ركود منذ عام ١٩٩٦، وذلك، في جملة أمور، بسبب الصراع المسلح المتزايد الخطورة والمتعلق بالاتجار بالمخدرات. فانعدام اليقين الناتج عن هذه الحالة أدى إلى انخفاض الاستثمار إلى مستويات تاريخية من التدين، وبالتالي، سجل بلدنا في عام ١٩٩٩ أول معدل نمو سلبى خلال ٦٠ سنة، وبلغت نسبة البطالة ٢٠ في المائة.

لقد أصبح العنف والاتجار بالمخدرات عقبة رئيسية أمام التقدم في مجال التنمية الاجتماعية. إذ أن الاتجار بالمخدرات كبد كولومبيا تكاليف اجتماعية باهظة. حيث اضطر بلدنا إلى إنفاق حوالي بليون دولار في السنة على الأنشطة المرتبطة بمكافحة الاتجار بالمخدرات. وما من شك في أن هذه الموارد كان ينبغي أن تستخدم لزيادة الإنفاق الاجتماعي.

وكان لزراعة المحاصيل غير المشروعة أثر سلبي على السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية وعلى النظم الإيكولوجية في المناطق الهشة بيئياً مثل غابات الأمزون. ووفقاً للتقديرات، مقابل كل هكتار يزرع بمحصول غير مشروع مثل الكوكا، تدمر أربعة هكتارات من الغابات المطيرة في منطقة الأمزون. وهذا يعني أن نحو بليون هكتار من الغابات قد دمرت في كولومبيا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة. وفي نفس الوقت لم يشهد السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية ويتورطون في هذه الأنشطة غير المشروعة تحسناً في مستويات معيشتهم. وتتناقض هذه الحالة تناقضاً صارخاً مع ثراء الوسطاء وتجار المخدرات في ساحة المخدرات العالمية.

الأمد، ثم تفجر الاتجار بالمخدرات، الذي أعاق تنمية البلد بشكل خطير.

وهذا الواقع أدى إلى حلقة مفرغة ظل فيها العنف عقبة دائمة تحول دون أن يجد المجتمع طريقه إلى التنمية المستدامة. وربما تكون هناك حاجة إلى إطار مفهومي جديد لتعريف أو إعادة تعريف وتقييم التنمية الاجتماعية في مثل هذه الظروف. وبالطبع ليست كولومبيا البلد الوحيد الذي ظل يتضرر بشكل خطير من مشكلة المخدرات العالمية التي أصبحت عملاً تجارياً غير مشروع تدخل فيه بلايين الدولارات وله آثار مزعزعة للاستقرار على ديمقراطيات البلدان ذات الاقتصادات الأصغر.

وعلى الرغم من أن دولة كولومبيا كانت مضطرة لمواجهة الحالة المعقدة الناشئة نتيجة لهذا العنف، فإنها خلال العقود القليلة الماضية ظلت تبذل جهوداً هامة لزيادة استثمارها في القضايا الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، زاد الإنفاق الاجتماعي من أقل من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الستينات إلى ٩ في المائة في عام ١٩٩٠، وإلى ١٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٦. وبعبارة أخرى زاد الإنفاق الاجتماعي في كولومبيا بالفعل خمسة أضعاف خلال العقود الثلاثة الأخيرة. إذ عززنا، حسب الأولوية، التعليم، والصحة، ومياه الشرب النقية، والمرافق الصحية الأساسية والإسكان.

وانعكس هذا الجهد في التحسن المستمر الذي دلت عليه المؤشرات التقليدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: إذ انخفض معدل وفيات الرضع من ٩٠ إلى أقل من ٣٠ لكل ألف ولادة دون سن الواحدة، بينما في التعليم، انخفضت نسبة الأمية من ١٩ في المائة إلى ١٠ في المائة.

وأظهرت مؤشرات الفقر أيضاً نتائج إيجابية: فبين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٧، انخفض مؤشر الاحتياجات

وتمنعنا من تحسين الظروف الاجتماعية التي يعيش شعبنا في ظلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة مارتين أوبري، وزيرة العمالة والتضامن في فرنسا.

السيدة أوبري (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية استمحووا لي أن أعرب عن مدى سروري للترحيب بجميع الحاضرين.

إن جهودنا هنا - بعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في كوبنهاغن - يجب أن تتماشى مع الإجراءات المتخذة في ذلك المحفل. وأود أن أعرب هنا عن أمل فرنسا في تحقيق ذلك وعن اعتقادها به.

إن مؤتمر قمة كوبنهاغن كان بلا شك معلما هاما. وإذا استذكرنا الرأي الذي كان سائدا حينذاك عن العولمة، لأمكننا أن نرى أن مؤتمر قمة عام ١٩٩٥ سبب تحولا واضحا وأسفر عن التزام واسع النطاق لا مثيل له من الدول والمؤسسات الدولية بمكافحة الفقر وإعطاء معنى حقيقي وعلى أعلى المستويات السياسية للقيم التي تقوم عليها في التنمية الاجتماعية.

واسمحووا لي أن أتناول الأهداف التي نحن بصدددها.

أولا، احترام حقوق الإنسان والممارسة الفعالة لجميع الحقوق - السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - يجب أن يُنظر إليهما ليس كمطلب أخلاقي فحسب، وإنما أيضا كعنصر من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا، ومثلما ذكرنا به مؤتمر قمة كوبنهاغن، إن عدم المساواة بين الدول وداخل الدولة الواحدة، فضلا عن مكافحة الفقر، يتطلب، على مستوى الدولة، وضع أنظمة

ولذا فإن الصراع في كولومبيا صراع فريد من نوعه ويتطلب حولا فريدا. وتحاول الحكومة الكولومبية في الوقت الراهن إيجاد حلول على ثلاث جبهات في وقت واحد. أولا، العمل على التوصل إلى حل سياسي تفاوضي لصراعها الداخلي، مصحوبا بالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

ثانيا، مكافحة الاتجار بالمخدرات وما يترتب عليه من آثار، حيث أن تلك الظاهرة هي اليوم عدونا العلني الأول، وتشكل تهديدا خطيرا جدا لبناء السلام في كولومبيا.

وثالثا، الاستثمار في المسائل الاجتماعية وفي المساعدة الإنسانية، لا سيما في المناطق الريفية التي تتعرض لأفدح المخاطر الناجمة عن العنف. ويحدونا الأمل في أن يعزز هذا الأمر التنمية ويساعد سكان تلك المناطق في كسر حلقة الاعتماد الاقتصادي على المحاصيل غير القانونية. وهذه هي استثمارات رئيسية ضرورية لإعادة بناء الرأسمال البشري والمادي والطبيعي والاجتماعي في البلاد.

جميع هذه الإجراءات هي جزء من خطة طموحة تدعى "خطة كولومبيا" عرضناها بالفعل على المجتمع الدولي. وهي خطة اجتماعية بالدرجة الأولى حيث أن ٧٥ في المائة من مواردها ستنفق على مسائل اجتماعية. ويتمثل الهدف منها في تهيئة ظروف تفضي إلى النهوض بعملية السلام وجعلها مستدامة لفترة طويلة.

وكولومبيا، إلى جانب بلدان أخرى، تتحمل العبء الكبير بأكمله تقريبا من مكافحة الاتجار بالمخدرات، على الرغم من أن المشكلة مشكلة دولية تتفاقم بفعل الطلب على المخدرات غير القانونية في الدول المتقدمة النمو. ونحن على ثقة بأننا سنرى في المستقبل قدرا أكبر من الاحترام لمبدأ تقاسم المسؤولية، وبأن كولومبيا ستتمكن بمساعدة المجتمع الدولي من التغلب على العقبات الرئيسية التي تحد من نميتنا

وفي مناسبة تجديد الالتزامات التي قطعت في مؤتمر قمة كوبنهاغن، أود أن أؤكد على رغبة بلادي في إحراز تقدم في مجالات أربعة.

المجال الأول هو الفقر والتهميش. لا بد لنا من وضع استراتيجيات وطنية بعيدة الأثر وتعزيزها على الصعيد الأوروبي. ويجب أن نعطي أولوية للمساعدات الإنمائية ولتنفيذ الأهداف الاجتماعية لمؤتمرات الأمم المتحدة. إن القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة يجب أن يكونا بندين يتصفان بالأولوية على جدول أعمال التعاون الدولي من أجل التنمية. كما أن الحق في التنمية، التي يجب أن يكون الفرد المستفيد الرئيسي منها، يتطلب تأييدا قويا من المجتمع الدولي.

ثانيا، يجب إحراز تقدم في تعزيز حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تنفيذها. وعلى سبيل المثال، يجب أن نحرز تقدما في تنفيذ الإعلان الصادر عن منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية وحقوق العمال. ونحن نحتاج إلى تنسيق برامج التعاون، ويجب أن نحترم المؤسسات المتعددة الأطراف لحقوق العمال. بيد أن هذه الإجراءات يجب ألا تحفز الدول الثرية على فرض نوع من الحماية الخفية. ومؤتمر القمة هذا سيكون اختبارا في هذا المجال.

ثالثا، يجب أن ننفذ بسرعة وبالكامل "مبادرة الديون" للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي انبثقت بدرجة كبيرة عن مؤتمر قمة كوبنهاغن. وأبعد من ذلك، يتعين علينا أن نفكر في سبل منع تراكم الديون المفرط في البلدان النامية. ويجب أن نتخذ تدابير عملية لإدارة برامج التكيف الهيكلي بطريقة أكثر وعينا بالقضايا الاجتماعية، وهو مجال لم نحرز فيه تقدما كافيا.

داخلية أو إجراء تدخل تصحيحي في آليات السوق. وعلى الصعيد الدولي، يجب أن يتزايد التضامن فيما بين الدول، غنيها وفقيرها.

وتنفيذ هذه الأهداف يستلزم بصورة خاصة قيام شراكة مع المجتمع المدني فضلا عن إجراء حوار اجتماعي. وفي هذا الصدد، أنشأنا في فرنسا لجنة وطنية لمتابعة مؤتمر قمة كوبنهاغن تشمل جميع القوى النشطة في البلاد - أي منظمات أرباب العمل، والاتحادات والمنظمات غير الحكومية - وهي مبادرة أصلية تتماشى مع التزامات مؤتمر قمة كوبنهاغن.

واسمحوا لي أن أكون صريحة معكم: إن النتيجة التي خلص إليها مؤتمر قمة كوبنهاغن تتصف بجوانب إيجابية وسلبية. ومما يثير الجزع أن عدم المساواة أخذ يزداد سوءا، ليس فيما بين الدول فحسب، وإنما في داخلها أيضا. وقيمة هذه الدورة الاستثنائية تكمن في حقيقة أنها تكشف هذا الواقع وتتيح لنا أن نستخلص الدروس اللازمة من أجل المستقبل.

وفرنسا على اقتناع بأننا يجب أن نؤكد مجددا إرادتنا السياسية الجماعية لتنفيذ وتعميق التزامنا بالقيم المعلنة عنها في مؤتمر قمة كوبنهاغن. وفي هذا الصدد، أؤيد بشدة البيان الذي أدلى به زميلي البرتغالي، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأغتني هذه الفرصة لأشدد على العمل البارز الذي تقوم به الرئاسة البرتغالية للاتحاد الأوروبي، واهتمامها ببناء الجسور بين الشمال والجنوب. والرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي ستحذو حذوها في المستقبل.

أرحب أيضا بالبيان السياسي المشترك الصادر عن البلدان الناطقة بالفرنسية، وهو البيان الذي يعرب عن اهتمامنا المشترك بمكافحة عدم المساواة لا سيما فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

قواعد وهو يحتاج إلى الأمم المتحدة“ (A/54/PV.4)،
ص ٣٢)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة
للسيدة آن كوناكي، وزيرة المالية والاقتصاد في بوركينافاسو.

السيدة كوناكي (بوركينافاسو) (تكلمت
بالفرنسية): يسرني بخاصة أن أتكلم اليوم لأعبر لكم
يا سيدي، باسم وفد بوركينافاسو، عن تهانينا الحارة
لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأقوم بواجب يدعو إلى
السرور وهو الإعراب عن الشكر لحكومة سويسرا حكومة
وشعبا على كل ما قدمته لتيسير عملنا. وأعرب عن الشكر
أيضا للأمانة العامة على ما قدمته من وثائق ذات نوعية عالية
والأعمال التحضيرية الشاملة التي قامت بها.

تعقد هذه الدورة الاستثنائية، المعنونة ”مؤتمر القمة
العالمي للتنمية الاجتماعية: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع
في عالم يتحول إلى العولمة“، في وقت ما تزال الساحة
الدولية، لا سيما في أفريقيا خاضعة فيه لنكبات متعددة، مع
أن المجتمع الدولي يحرز حاليا تقدما ملحوظا، لا سيما في
مجالي العلم والتكنولوجيا، وما يزال يعيش حتى الآن زهاء
١,٥ بليون نسمة - أي شخص من كل أربعة أشخاص -
على أقل من دولار يوميا.

ومع مراعاة هذه المشاكل، نظر مؤتمر القمة العالمي
من أجل التنمية، الذي عقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦
إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، في المسائل المشحونة بالمخاطر
المتثلة في الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي. وخلص
المؤتمر إلى اعتماد إعلان وبرنامج عمل يحثان الحكومات على
أن تركز عملية التنمية على الفرد وعلى تطوير روح التعاون
والشراكة لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا والخرومة في
المجتمع.

أخيرا، هناك حاجة ملحة إلى وضع استراتيجية لأقل
البلدان نموا، لا سيما في أفريقيا، في مناسبة مؤتمر الأمم
المتحدة المقبل بشأن أقل البلدان نموا. فجميع جوانب التنمية
معنية بذلك. ويجب إعطاء الأولوية للخدمات الاجتماعية
الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة - وهما قطاعان
رئيسيان. وستعمل فرنسا أيضا بعزم على تكثيف مكافحتها
للأوبئة الرئيسية، وتمكين أفقر البلدان من الحصول على
الأدوية. ويجب التشديد على منع مرض الإيدز/متلازمة
نقص المناعة المكتسب ومعالجة جميع أبعاده، وهنا أيضا يجب
أن نُحرز تقدما في تمكين أشد البلدان فقرا من الحصول على
الرعاية المناسبة. وهذا سيتطلب، في جملة أمور، قيام تعاون
معزز ومنسق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وشركات
الأدوية.

إن المعلومات الهامة والمبادرات الجريئة المتعلقة بجميع
هذه النقاط يمكن إيجادها في الوثائق التي قدمت إلى الجمعية.
ويحدوني الأمل في أن نجدها أيضا في الاستنتاجات التي
سيخلص إليها مؤتمر القمة. ولا يسعنا أن نفشل، حيث أن
مصادقتنا ومصادقية الأمم المتحدة على المحك.

وإنني أظل على ثقة بإمكان إحراز تقدم حاسم هنا
مثلا أحرزنا إلى حد كبير في مؤتمر قمة كوبنهاغن.

وأود أن أختتم كلامي باقتباس من البيان الذي أدلى
به رئيس وزراء فرنسا، ليونيل جوسبان، أمام الجمعية في
أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ حيث قال:

”وإذ نواجه بعملية العولمة، يتعين علينا أن
نحدد خيارا. يمكننا إما المضي وفقا للقوانين
الاقتصادية العامة المفترضة، وإذ نفعل ذلك نتخلى
عن مسؤولياتنا السياسية، وإما أن نسعى إلى فرض
النظام على عملية العولمة وبالتالي تحقيق السيطرة
على مستقبلنا الجماعي ... هذا العالم يحتاج إلى

عام ١٩٩٨. وفيما يتعلق بالصحة، هبط معدل الوفيات من الرضع والأطفال من ١٦٤ في كل ألف في عام ١٩٩٥ إلى ١٥٨ في كل ألف في عام ١٩٩٦. وهبط معدل الوفيات من الرضع من ٨٦ إلى ٨٢ في كل ألف في الفترة نفسها.

ومع أن هذه الإحصاءات القليلة تبعث على التفاؤل الحذر، ما نزال مقتنعين بأن المهمة التي أمامنا كبيرة. وتؤكد بوركينا فاسو من جديد إرادتها والتزامها بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، وتحقيقا لهذه الغاية، تحت جميع شركائها في التنمية على أن يقدموا موارد إضافية من أجل التنمية المستدامة.

وتتفاقم في الوقت الحاضر ثلاث ظواهر إضافية: الصراعات، ووباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتدهور البيئة، وتؤدي إلى انتشار الفقر في أرجاء العالم. وأدت هذه الظواهر الثلاث، فرادى ومجموعة، إلى الزج بملايين الأشخاص إلى ما دون خط الفقر في السنوات الـ ١٥ الماضية بسبب تآكل مواردهم وتدمير بيئتهم.

وفي هذا السياق، سوف يصبح القضاء على الفقر تحديا كبيرا بصورة متزايدة في السنوات المقبلة، لا سيما في الأقاليم المتأثرة بأسوأ درجة، وبخاصة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. الفقر هو أحد النكبات الرئيسية في تلك المنطقة، بسبب نطاقه ونموه وبسبب تهديده الخطير للاستقرار في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، على حد سواء، كما أكد مؤخرا السيد مايكل كامدسوس، المدير السابق لصندوق النقد الدولي، حينما قال: "يستند السلام والتنمية إلى التقدم السريع والمقنع في تخفيف حدة الفقر".

وتتمثل السمات الرئيسية للفقر في أفريقيا في ضآلة مستويات النمو الاقتصادي والتفاوت الكبير في الدخل وملكية وسائل الإنتاج، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى

وبعد انقضاء خمس سنوات على انعقاد مؤتمر القمة هذا، لا بد لنا من أن نسلم بأن قدرا من التقدم قد أحرز، ولكن ما يزال يتعين عمل الشيء الكثير. وواضح أن حدة الفقر لم تخف، بل إن الفقر قد زاد في بعض الأماكن. وهكذا، يتعين اتخاذ إجراءات إضافية لتحقيق الأهداف التي حددت في كوبنهاغن.

لقد استعرضت أفريقيا تقدمها نحو التنمية الاجتماعية. وعقدت تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقية ثلاثة مؤتمرات دون إقليمية، في نيروبي لشرق أفريقيا وجنوبها؛ وفي مراكش لشمال أفريقيا؛ وفي واغادوغو لغرب أفريقيا ووسطها، على التوالي.

وبصورة عامة، فإن المؤشرات الاقتصادية على الصعيد الكلي إيجابية. وفي الواقع، لقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بصورة مطردة، من نمو نسبته ٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى نمو نسبته ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٩. وأرقام المنطقتين دون الإقليميتين الأخيرتين اللتين ذكرتهما هي ٣,٦ في المائة و ٤,٩ في المائة، على التوالي. وفيما يتصل بفرادى البلدان، حقق ٣١ بلدا من مجموع ٥٣ بلدا معدلات نمو أعلى من معدلات نمو سكانها، مما أدى إلى زيادة دخل الفرد في تلك البلدان. ومن بين هذه البلدان الـ ٣١ شهد ١٣ بلدا زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة على الأقل، وهي الحد المطلوب لتخفيف حدة الفقر بصورة مستدامة.

إن بوركينا فاسو جزء من هذه الصورة التي تدعو إلى التفاؤل. لقد حققنا تقدما كبيرا في القطاع الاجتماعي. وفي مجال التعليم الأساسي، وهو مجال يتسم بالأولوية في بلدي، زاد معدل القيد من نسبة ٣٥,٧ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى نسبة ٤١ في المائة في عام ١٩٩٩، ويجري حاليا اختبار نهج جديدة. وزادت نسبة الملمين بالقراءة والكتابة من ٢٢,٢ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى نسبة ٢٤ في المائة في

يقبل عدد السكان في كل منها عن مليون نسمة. وهكذا، تواجه القارة مشاكل جوهرية جدا تتصل بالعرض والطلب. من أجل هذا، لن يستطيع أي بلد أفريقي، بدون التعاون الإقليمي، أن ينافس في الأسواق العالمية.

ومراعاة لذلك عقدت المؤتمرات الثلاثة دون الإقليمية لمساعدة الحكومات في تكييف سياساتها بحيث تحسن وتوطد النتائج التي حققتها بالفعل وترسم رؤيا مشتركة لأفريقيا. وحسبما ذكرت آنفا، استضافت بور كينا فاسو أحد هذه المؤتمرات في أيلول/سبتمبر الماضي لتدلل على التزامها بتنمية القارة وبتضامن شعوبها. وكانت نتيجة عمل المؤتمر اعتماد إعلان واغادوغو، الذي أوصى، في جملة أمور، بإجراء إصلاحات هيكلية اقتصادية لتعزيز النمو. وتشجيع المدخرات المحلية وزيادة الاستثمارات في القطاع الخاص؛ وتشجيع الحوار والتعاون بين الأطراف العاملة من أجل تخفيف حدة الفقر؛ وتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ ووضع نظام لرصد معدلات استكمال الائتمان المخصص وإنشاء لجان متابعة في البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه اللجان حتى الآن؛ وتعزيز القدرة على استيعاب مبادئ وممارسات الديمقراطية ونظم الحكم الصالح.

والعجز في الموارد المالية يمثل أحد أبرز المعوقات التي تواجهها أفريقيا، الأمر الذي ينبغي تكراره بصورة كافية. فالعديد من البلدان النامية لم تتمكن بعد من بلوغ هدف تخصيص ٢٠ في المائة الذي حددته مبادرة ٢٠/٢٠، لأنها لا تزال تُنفق معظم مواردها المتاحة على خدمة ديونها الخارجية. وفي هذا الصدد، فإن الإعفاء من الديون سيحرر الموارد التي يمكن إنفاقها على القطاع الاجتماعي. وفيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية، لا تزال الحالة تبعث على القلق. فالقيمة الإجمالية للمساعدات تنخفض كل سنة وبصورة أكثر اترادا.

الخدمات الأساسية مما يؤدي إلى انخفاض معدل تنمية المورد البشري وعدم كفاية الإنتاج الزراعي.

وفي كثير من البلدان الأفريقية، تحسن الأداء الاقتصادي منذ منتصف التسعينات وتم التعجيل بزيادة متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أرجاء القارة. بيد أن نمونا ما يزال هشاً وهو غير كاف لمنع انتشار الفقر. والمشكلة حادة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، حيث تعيش نسبة ٥٠ في المائة من السكان في فقر مدقع - وذلك بالمقارنة مع نسبة ٢٠ في المائة من السكان في شمال أفريقيا.

وفضلاً عن ذلك، ومع أن حالة المرأة قد تحسنت بدرجة كبيرة في السنوات الـ ٤٠ الماضية، ويرجع الفضل في ذلك بخاصة إلى صكوك دولية من قبيل منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا تزال توجد فجوة شاسعة بين الوعود والأعمال حينما يتعلق الأمر بمتابعة هذا التقدم في أفريقيا.

ومن شأن العقوبات الاقتصادية والقانونية التي تواجه المرأة الأفريقية والتمييز الذي تخضع له في المجتمع أن يحد من أثر السياسات الموضوعية والإجراءات المتخذة لتحسين وضعها، وزيادة إنتاجيتها وتمكينها من التطور بالكامل. وفي هذا الصدد، أشير إلى ندرة الاستثمارات في مجالي التعليم والرعاية الصحية للمرأة؛ وعدم إمكانية حصولها على الخدمات والسلع الاستهلاكية؛ كما أن العقوبات القانونية والتنظيمية تحد من فرصها وتمنعها من المساهمة على النحو الأوفى في تطوير البلد.

وفي السياق الجديد من العولمة والتحرر فإن أفريقيا هي القارة الأكثر تجزئة من بين جميع القارات، وتضم ١٦٥ خطاً حدودياً تقسم المنطقة إلى ٥١ بلداً، منها ٢٢ بلداً يقل عدد السكان في كل منها عن ٥ ملايين نسمة و ١١ بلداً

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة ماج - إنغر كلينغفال، وزيرة التعاون الإنمائي، وسياسة الهجرة واللجوء في السويد.

السيدة كلينغفال (السويد) (تكلمت بالانكليزية):

”الفقر هو الألم؛ وهو كالمرض، يهاجم الإنسانى بدنيا ومعنويا. ويلتهم كرامته، ويدفعه إلى اليأس التام“.

بهذه الكلمات وصف الفقر أحد الأصوات الواردة ضمن ”أصوات الفقراء“، تلك الدراسة التي أجراها البنك الدولي مؤخرا. وتبين هذه الكلمات أن الفقر والإقصاء ليس معناه انعدام الموارد المادية فحسب. فهما يعنيان أيضا انعدام الحقوق، والمعرفة، والنفوذ، والصحة، مما يؤثر بدرجات متفاوتة في الجماعات المختلفة في المجتمع. فالفقر هو انعدام القوة، والتي هي، بدورها، مسألة ذات صلة بالديمقراطية.

والحد من الفقر يتطلب وجود الاستثمارات التي تمكن الناس من أن يعملوا من أجل حياة أفضل لأنفسهم، ولأسرهم، ولجتمعاتهم. ويحتاج ذلك، إلى اندماج السياسة الاقتصادية والاجتماعية، على أساس استراتيجية شاملة للجميع.

لما كانت حقوق الإنسان عالمية، فإن ذلك يتطلب أن تكون السياسات القائمة على الحقوق قابلة للتطبيق على جميع الأفراد. وتقضي الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان بوضوح بأنه تقع على الحكومات مسؤولية كفالة الحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب الحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، لكل عضو في مجتمعاتها. وفي هذا السياق، أود التشديد على أهمية الاعتراف بحقوق الطفل وتنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاقية المعنية بحقوق الطفل.

وتمثل القيمة الكلية للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية في عام ١٩٩٧، حوالي ٠,٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتلك البلدان. ولم تف غير أربعة بلدان بوعودها بزيادة مستوى المساعدة التي تقدمها عن ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهي النسبة المقترحة بتوافق الرأي الدولي. ولو كانت كل البلدان قد أوفت بوعدها لأصبحت الموارد التي كان سيتم حشدها كافية للقضاء على الفقر المدقع.

إن العديد من البلدان، تصديا للمشكلات المتعلقة بالموارد، عمدت للتغلب على مشكلة إيجاد نظم صحية وتعليمية من خلال مطالبة المتفعين بتلك النظم بتقديم مساهمات مالية، أو بتطبيق نوع أو آخر من برامج اقتسام التكاليف. ولكن نتيجة لذلك انعدم الإنصاف. فالفقراء ليس بوسعهم الوصول إلى تلك الخدمات لأنه ليس بمقدورهم حتى دفع مقابل الحد الأدنى اللازم للخدمات، ولو بتكلفة مخفضة.

ومع بزوغ فجر الألفية الجديدة، نأمل في أن تتمكن أفريقيا من الخروج من ظروف الأزمة التي تلازمها كما لو كانت قدرها اليومي منذ الاستقلال. إن أفريقيا الغد هي القارة التي يمكنها أن تقف بفخر إلى جانب الشركاء التجاريين من باقي دول العالم، والتي تتمتع بالتنمية المستدامة، وهي القارة التي سيكون بوسع الجميع في غضون ثلاثين عاما الوصول إلى الرعاية الصحية، وتنعم القارة بالتعليم للجميع، والاستقرار الذي سيكون حقا أساسيا للإنسان، وسوف تختفي كافة أنماط الفقر تماما.

وليس هذا التصور للنهضة الأفريقية مجرد سراب. فلقد حققت عدة بلدان تقدما مشجعا وملموسا في أدائها الاقتصادي، وفي إقامة الهياكل ووضع السياسات التي تسمح لها بتعزيز الإنصاف، والحد من الفقر.

وينبغي أن يحرز تقدم صوب الوصول إلى هذا الهدف. ويسرني أن أعلن أن السويد سوف يمكنها زيادة مخصصاتها إلى ٠,٨ في المائة خلال السنوات المقبلة، بهدف الوصول ثانية إلى تخصيص نسبة ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية. وإلى جانب زيادة حجم المساعدات، شرعت السويد في عملية رئيسية لاستعراض وتقييم سياستها للتعاون الإنمائي.

ثانياً، علينا أن نعمل على تخفيف عبء الديون الثقيل الذي يرهق كاهل البلدان النامية. وثمة أداة هامة لتحقيق هذه الغاية تتمثل في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والسويد ما برحت مؤيدا قويا لهذه المبادرة منذ إعلانها في عام ١٩٩٦. وقمنا سويا مع أصدقائنا في الشمال وهولندا وسويسرا بتقديم أكثر من نصف المساهمات المدفوعة للصندوق. ولكن مبادرة ديون البلدان الفقيرة تحتاج إلى بذل جهود متصلة على مدى عدة أعوام. ومن الضروري تقديم إسهامات واسعة النطاق واقتسام الأعباء بصورة منصفة.

وعلاوة على ذلك، علينا أن نُحسن ظروف العمل بالنسبة للعمال في جميع أنحاء العالم. وفيما يتعلق بالعمالة والعمل، فقد حددت القمة الاجتماعية معايير رئيسية معينة للعمال ينبغي تطبيقها في جميع أنحاء العالم، بصرف النظر عن مستوى التنمية. وقد مهد ذلك الطريق للإعلان الذي أصدرته منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والذي سيصبح معلما لحقوق الإنسان في العمل، وفي التنمية والعدالة الاجتماعية. وأرجو أن تتمكن خلال هذه الدورة من التأكيد مجدداً على تأييدنا المطلق لهذا الإعلان وأن نبعث برسالة إلى كافة المنظمات الدولية كيما تنشط في حماية الحقوق الإنسانية للعمال في جميع أنحاء العالم.

وينبغي للسياسات والاستراتيجيات الوطنية أن تستهدف السكان كافة.

وإذا كنا جادين في معالجة الفقر والاستبعاد الاجتماعي علينا أن نتبين الارتباط القائم بين التنمية السياسية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. ويتطلب ذلك شراكة قوية بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف والجهات الفاعلة في المجتمع الدولي. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذا السياق. وقد عبّر تقرير الأمين العام عن قمة الألفية عن ذلك بوضوح. فالأفراد، وأيضا الحكومات، ينتظرون من الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكثر فعالية في مكافحة الفقر.

لقد كانت القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقدة في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، حدثاً ريادياً. فلأول مرة في التاريخ، يقوم زعماء العالم باستكشاف الترابط بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي. ونحن ندرك أن ثمة تقدم قد أحرز منذ كوبنهاغن. فقد ألهمت القمة المجتمع العالمي بوضع الحد من الفقر على رأس جدول أعماله. وعلينا أن نؤكد في هذه الدورة أن هدفنا المشترك ينبغي أن يتمثل في خفض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وعلينا كذلك أن نتفق على كيفية تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية الأخرى.

ويتطلب ذلك بذل جهود متجددة. ومنذ كوبنهاغن شهدنا بعض التراجعات، ولا سيما في المناطق التي وقعت فيها صراعات مسلحة وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأدت إلى آثار مدمرة. وينبغي مواصلة اتخاذ التدابير، وتعزيز التعاون الدولي. وسأركز هنا على بعض المجالات الهامة. أولاً، على البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تقدماً أن تأخذ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الرسمية، على محمل الجد.

الألفية، زعماءنا على الاتفاق على مجموعة من المهام والأهداف المستمدة من تعهدات برنامج عمل كوبنهاغن.

وعلى أن نحقق، أيضا، أهدافنا في الإطار المحدد للعملة. والتحدي الذي يواجهنا هو كيفية تأمين فوائد العملة، وبخاصة لصالح المجتمعات الضعيفة، وحماية الأنظمة الاجتماعية.

وشأننا شأن جميع الحكومات الديمقراطية، نتفق مع البروفيسور أمارتيا سين، في أن التنمية هي عملية توسيع الحريات الإنسانية، وأن تقييم التنمية ينبغي أن يسترشد بهذا الاعتبار. وعلى في هذه الدورة الاستثنائية، في هذا المنتدى الدولي، أن نركز اهتمامنا على المجالات التي سيتعذر إحراز تقدم فيها بدون الدعم والعمل الدوليين.

وسوف أتعرض بإيجاز لبعض المجالات التي يعتبر التعاون الدولي على قدر كبير من الأهمية لنجاحنا. وأولها، القضاء على الفقر، وهو التعهد الثاني في برنامج العمل، والذي يعد حاسما بالنسبة للتنمية الاجتماعية. ولقد أدرجت منظمة الصحة العالمية الفقر المدقع في تصنيفها الدولي للأمراض، حيث استرعت انتباهنا إلى أن ما يزيد على مليار نسمة قد دخلوا القرن الحادي والعشرين "وحياتهم قد اختصرت من جراء هذا المرض الذي لا يرحم أو أصبحت مهددة به". ولن يتسنى الحد من الفقر، ناهيك عن القضاء عليه، ما لم يتحقق النمو المستدام. وعلى الصعيد الوطني، صاغت بلدان عدة استراتيجياتها الخاصة للقضاء على الفقر. وبصفة عامة، فإن هذه الاستراتيجية ذات شعب ثلاث: الأولى النمو الاقتصادي؛ والثانية التدخل المباشر من جانب الدولة من خلال برامج تخفيف حدة الفقر؛ والثالثة الاستثمار في رأس المال الإنساني. وفي معظم البلدان النامية، بما فيها الهند، تعد الزراعة والأنشطة الملحققة المصدر الأساسي للعيش بالنسبة للأغلبية من السكان. ولذلك، فإن الاستثمار في تلك

وأخيرا، فهناك مسألة المساواة بين الرجل والمرأة. ولقد لاحظت الجمعية العامة خلال استعراضها في دورتها الاستثنائية المعنية بالمرأة، التي انعقدت في أوائل شهر حزيران/يونيه، والتي شاركت فيها شخصيا، الإنجازات والعراقيل.

لقد اعتمدت تلك الدورة، بيجين +5، وثائق عملية المنحى ذات منظور واضح فيما يتعلق بنوع الجنس، واعتراف قوي بالروابط الداعمة بصورة متبادلة بين المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر. وينبغي أن تكون هذه عناصر هامة بالنسبة لنا هنا في وضع إطار للتنمية الاجتماعية.

وأخيرا، إن القضاء على الفقر يتطلب الالتزام والإرادة السياسية. كما أن التوزيع العادل للثروة المتنامية أداة أساسية لإقامة مجتمع يسوده العدل والمساواة. وعلى أن نلزم أنفسنا باستراتيجية شاملة، تتضمن العمالة الكاملة، والتوزيع العادل للموارد، وسياسة اجتماعية تصل من خلالها الخدمات والبرامج إلى جميع السكان. وتلك عناصر أساسية في أي سياسة وطنية أو دولية، تعنى بالتنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

لمعالي السيد كريشنا شاندرانانت، وزير ونائب رئيس هيئة التخطيط في الهند.

السيد بانانت (الهند) (تكلم بالانكليزية): قطعت

القمة الاجتماعية المنعقدة في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، على نفسها عهدا بتحسين نوعية الحياة لشعوب كل الأقاليم في العالم. وبالنسبة للبلدان النامية، التي قبلت أهداف القمة بتوافق الرأي، اعتبر الدعم الدولي أمرا بالغ الأهمية. ويشير استعراض التقدم المحرز خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى أن الأهداف المحددة في برنامج عمل كوبنهاغن لم تتحقق إلا جزئيا. ونحن ندرس الآن مبادرات جديدة لضمان تحقيق تلك الأهداف. وحث الأمين العام، في تقريره إلى قمة

الملايين وحدها كلفت أفريقيا اقتصاديا ما يعادل ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للقارة في العام الماضي. وها هو السل قد عاد إلى الظهور مجددا. أما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يوجد ٩٥ في المائة من ضحاياه في العالم النامي، فلم يتم بعد تقدير تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية على وجه الدقة، وإن كانت أفدح من ذلك.

إن العجز في الموارد اللازمة للوفاء بهذين الهدفين الاجتماعيين الأساسيين - التعليم الابتدائي الشامل للجميع، والرعاية الصحية الأساسية - هو من الفداحة بحيث يفوق قدرة البلدان النامية. ويوضح ذلك الأهمية البالغة للمساعدات الإنمائية الرسمية في التنمية الاجتماعية، التي قلما يستثمر فيها القطاع الخاص. وهذا هو سبب القلق إزاء استمرار مستويات المساعدات الإنمائية الرسمية في الانخفاض. وكما لاحظ البنك الدولي، فإنه على الرغم من أن المشكلات المالية التي تساق تيريرا لانخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية، قد خفت حدتها، مع انخفاض العجز المالي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ٤,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٣ إلى ١,٣ في المائة في عام ١٩٩٧، فقد انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية أيضا بنسبة ١٤ في المائة في تلك الفترة. وعلى العالم المتقدم أن يقر بضرورة تجسيد هذا الاتجاه من أجل تلبية الأهداف الطموحة التي حددها القمة في كوبنهاغن.

ينبغي التأكيد على أن تقدم أفريقيا سيكون المفتاح لنجاح العالم المتقدم.

كذلك فإن التعاون الدولي ضروري، للتغلب على قوى "المجتمع غير المدني"، والإرهاب، والجريمة العابرة للحدود، والاتجار في المخدرات، وكره الأجانب، وكلها تقوض التنمية الاجتماعية والقيم الاجتماعية؛ وينبغي أن

القطاعات من خلال تطوير التكنولوجيات الملائمة سيولد مستويات أعلى من الإنتاج ومزيدا من فرص العمل. كما ينبغي دعم المشروعات التجارية الصغيرة وصناعات القرية والصناعات الصغيرة، لأن نطاق مضاعفة قطاع العمالة المنظمة على المدى القريب أصبح محدودا.

وأود أن أضيف إلى ما تقدم، أنه في كل الجهود التي تبذل من أجل القضاء على الفقر، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتلبية احتياجات المرأة والفئات الأخرى المهمشة والضعيفة. وفي الهند، يدخل تمكين المرأة والجماعات المحرومة اجتماعيا في نسيج جهودنا من أجل تحقيق التنمية.

وتكتسب مشاكل الشباب في العالم، والتي قلما يتم التصدي لها، أهمية حاسمة في تلك الجهود العالمية. ونحن نعتقد أن إيجاد فرص عمل للشباب يجب أن تكون لها الأولوية بالنسبة لنا جميعا. أما فيما يتعلق بأطفال اليوم، فلا بد من بناء قدراتهم وجعلهم أكثر تأهيلا بوصفهم القوى العاملة في المستقبل. وذلك يتطلب استثمارا أكبر في التعليم والصحة والتحسينات النوعية حتى تكون أنظمة تقديم هذه الخدمات أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

وأود أيضا أن أشدد على فعالية النهج التقاسمية بالنسبة للتنمية. وتمثل ركيزة نجاحنا في مشكلة الموارد المزمومة. ويقدر منتدى التعليم العالمي، المنعقد في داكار في نيسان/أبريل، أن ثمة حاجة إلى ٨ بلايين دولار إضافية سنويا، لجرد الوفاء بهدف التعليم الابتدائي الشامل للجميع، وهو أحد الأهداف المتفق عليها في التعهد السادس. أما بالنسبة للصحة، فالأرقام التي أعلنتها منظمة الصحة العالمية واضحة كل الوضوح. فمن إجمالي ٦٠ مليار دولار يتم إنفاقها على الدراسات في مجال الصحة سنويا، لا يخصص أكثر من ١٠ في المائة للمشكلات الصحية المتوطنة في البلدان النامية. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن

السيدة شالالا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): لو أن شكسبير انضم إلينا قبل خمس سنوات في كوبنهاغن، ربما قال عن بلد هملت: "هناك شيء رائع في دولة الدانمرك".

ما هو ذلك الشيء الرائع؟ إنه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والإعلان وبرنامج العمل اللذان اعتمدا في ختام مؤتمر القمة.

لقد فتحنا أعيننا في كوبنهاغن على عالم مكافح وفقير. فكلما العالمين المتقدم النمو والنامي يريان الفقر في وسط الوفرة، والبطالة في وسط الازدهار الاقتصادي والتميز وعدم المساواة بين الجنسين في وسط الحرية الجديدة المكتشفة.

لقد لخص نائب الرئيس غور هذا التحدي عندما قال قبل خمس سنوات في كوبنهاغن، "إن النمو الاقتصادي لن يدوم إلا إذا استثمرت ثمراته في تنمية الإمكانات البشرية". وهذا بالضبط ما دعانا إلى الحضور إلى هنا: لنرى إلى أي مدى مضينا في إنماء الإمكانات البشرية حول العالم، وإلى أي مدى لا يزال علينا أن نمضي.

فبعد خمس سنوات من كوبنهاغن لا يزال الفقر، وقلة التعليم، والأمراض الوبائية، والعنف الموجه ضد المرأة، والبطالة والديون، تستبد بمعظم سكان العالم. ولكننا في الولايات المتحدة، كما هو الحال في البلدان الأخرى الممثلة هنا ملتزمون بالقضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة وبناء مجتمع يحظى فيه كل صوت بالترحيب وتقتسم كل فرصة.

إننا ملتزمون بالعمل مع جميع شركائنا الدوليين لتعزيز النمو الاقتصادي والدولي، والاندماج الاجتماعي والصحة العامة حول العالم. ملتزمون بفلسفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تنظر إلى الفقراء بوصفهم متلقين

يكون وضع استراتيجيات دولية للتصدي لها، من أولوياتنا نحن جميعا.

وكما لاحظ البنك الدولي، أيضا، فإن رفاه الفقراء تعتمد بصورة متزايدة على قوى نابعة من خارج حدود البلد. ولقد أصبح تأثير العولمة، بطبيعة الحال، موثقا بدرجة لا يحتاج معها إلى مزيد من البيان. إن الشغل الشاغل لفقراء العالم هو أن تترجم الفوائد العرضية الناجمة عن العولمة إلى فوائد اجتماعية لنحو ١,٢ مليار نسمة من المهمشين. وسوف تؤيد الهند أي خطوة لتمويل أكبر قدر ممكن من مكاسب العولمة إلى مبادرات للقضاء على الفقر في إطار زمني محدد.

في عام ١٩٩٢ قدر تقرير التنمية البشرية أنه إذا ما اتبعت البلدان المتقدمة النمو سياسات تجارية أقل تقييدا، سيكسب العالم النامي من التجارة عشرة أضعاف ما يتلقاه من المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا يعني توفير الموارد المزيد من تدفق الأموال في شكل معونة، ومساعدة خارجية واستثمار أجنبي مباشر فحسب، ولكن أيضا تدفق المعرفة والتكنولوجيا. وينبغي لمختلف أشكال الدعم هذه أن تنظم على نطاق دولي وبطريقة تجعلها ميسورة المنال للفقراء. وفي القرية العالمية الحالية، سيتوقف تحقيق السلام والتنمية المستدامة في نهاية المطاف على مراعاة الجميع منا لشواغل الآخرين.

فلنجعل هذه الدورة تُذكر بإبرام تعهد قوي لتجميع كل الموارد العالمية لاستئصال الفقر، الذي لا يزال رغم كل جهودنا يستبد بعدد كبير من الناس في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة دونا شالالا، وزيرة الصحة والخدمات الإنسانية بالولايات المتحدة الأمريكية.

رئيسنا حدد في عام ١٩٩٨ هدفا يتمثل في القضاء على الفوارق الرئيسية القائمة على أساس العنصر والعرق في المجال الصحي.

ومن تقديم القروض الصغيرة في بنغلاديش والوقاية من نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في أوغندا، إلى دعم الديمقراطية الناشئة والاستقرار الاقتصادي في أوروبا الشرقية، أحرزنا بالعمل معا تقدما كبيرا صوب حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية. ومع ذلك، نرى أن لدينا خمسة تحديات علينا مواجهتها لكي نبلغ الأهداف التي حددناها قبل خمس سنوات في كوبنهاغن. وتمثل هذه التحديات خطوات حاسمة من شأنها أن تساعد على إنهاء الفقر والجهل بالتنمية الكاملة والاندماج الاجتماعي.

أولا، إن الحرية هي التربة الصالحة للتنمية المستدامة. ولا يمكن أن تكون هناك نهاية للفقر بدون الحقوق السياسية، وحرية التعبير وقيام المجتمع المدني. وثانيا، يجب أن تنال المرأة المساواة الكاملة في المنزل، وفي التعليم وفي مكان العمل حتى يمكن أن تصبح مواهبها وطاقاتها وعاطفتها أداة للتنمية الاجتماعية. وكما قال الرئيس كلينتون مؤخرا في الهند، ”عندما تحصل النساء على المعرفة، والصحة، والفرص الاقتصادية والحقوق المدنية، تزدهر حياة الأطفال، وتنجح الأسر وتنعم البلدان بالرخاء“.

ثالثا، يجب أن نوسع إمكانية الحصول على العناية الصحية لتشمل الجميع، وأن ننشر الوعي بالوقاية وأن نوقف الأمراض الوبائية المعدية المنتشرة في العالم، خاصة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والسل والملاريا. وينبغي أن نكمل جهدنا المبذول على نطاق العالم للقضاء على شلل الأطفال، ويجب أن نوقف بيع التبغ للأطفال.

رابعا، لقد حال الوقت للاستيثاق من أن منافع التنمية والعملة تتساوى بصورة واسعة حول العالم. وذلك

سلبين للمعونة ولكن بوصفهم صناع قرار يتحكمون في مستقبلهم بأنفسهم.

وفي وقت سابق من هذا الشهر في مؤتمر بيجين + ٥ المعقود في نيويورك، قلنا إننا في وجه التحديات والفرص الحقيقية جدا للعملة، ملتزمون بمساعدة المرأة لتعيش حياة تتوفر فيها المساواة والكرامة والازدهار. فالنساء يمثلن نصف الإنسانية، ولكننا لن نرضى بنصف حقوقنا.

ونحن في الولايات المتحدة نعمل كل ما في وسعنا لتنظيم دارنا. فلأول مرة خلال أكثر من عقدين تصبح ميزانيتنا متوازنة. ونحن الآن في منتصف أطول فترة من التوسع الاقتصادي في تاريخ أمتنا ساعدت على خفض نسبة البطالة إلى مستوى لم يشاهد في ٣٠ سنة. وفي ذات الوقت، بلغت معدلات الفقر عندنا أدنى مستوى لها في عقدين. ولكن، لا يزال أماننا الكثير من العمل. إذ يتعين على الولايات المتحدة سن تشاريح لمكافحة التمييز العنصري والتمييز على أساس الجنس وتوسيع نظام العناية الصحية لدينا، ودعم تدريب العاملين، والاستثمار في أكثر مناطقنا فقرا وتحسين التعليم.

وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي، فإن إعلان استقلالنا يعتنق إيماننا بسيطا واحدا: هو أن جميع الرجال والنساء خلقوا متساوين. غير أن بلدي كان خلال سنين عديدة يحرم النساء من حقوقهن الأساسية ويسن تشاريح تميز ضد الأمريكيين الأفارقة. ولم نعد نعيش مع هذه القوانين الفظيعة. ولكننا نعيش مع آثارها. وإنني أتكلم عن الفقر، وعدم المساواة في فرص التعليم، والتمييز في العمالة والفجوات الموجودة في محصلات الصحة. فالأمريكيون الأفارقة والأسبان والهنود الأمريكيون عموما يعانون من السرطان، والسكر، ونقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وأمراض أخرى ومعدلات عالية غير متناسبة. ولذلك فإن

والاستبعاد الاجتماعي موجودتين حتى الآن، وما زالت تمثلان أولوية ومصدرا للتطلعات المشروعة لسكان بلداننا.

وهكذا، فإن المكسيك تؤكد مجددا اليوم الالتزامات التي قطعت في مؤتمر القمة والتي تتماشى مع الكفاح التاريخي والمشروع للمكسيكيين من أجل الحرية والسيادة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وتفيد عن التقدم المحرز، وتشارك في الدعوة إلى توسيع نطاق السياسة الاجتماعية في جهد لمواجهة مشاكل الفقر المعقدة، والتهميش والظلم الاجتماعي مع وجود فرص أكبر لإحراز النجاح.

وعلى الساحة الاجتماعية والسياسية، تحرز المكسيك اليوم تقدما ديمقراطيا لا مثيل له. فلدينا هيئات انتخابية يرأسها مواطنون، وشرعنا في إصلاحات ديمقراطية تعتبر في منتهى العمق في تاريخنا بأسره.

وطوال هذه السنوات الخمس، أذنت إدارة الرئيس زيديلو بإجراءات في المجال الاجتماعي تنصّف بالأولوية، حيث تدرك أن مطالب المكسيكيين بتحقيق العدالة الاجتماعية لن تتحقق إلاّ عن طريق القضاء على الفقر. وهكذا، عملت على تخصيص مبالغ متزايدة في الميزانية للوفاء بالاحتياجات البارزة لأشد السكان فقرا.

وفي هذا الصدد، تدل الميزانية الاتحادية المخصصة للتنمية الاجتماعية على معدل سنوي للنمو بلغت نسبته في السنوات الخمس الماضية ٧ في المائة، ويبلغ الرقم هذا العام ٥٠ بليون دولار، أي ٦١ في المائة من الميزانية، وهو مبلغ لم يتم من قبل التوصل إليه في المكسيك على الإطلاق.

ولقد تحقق كل هذا في سياق الاستقرار وعمليات التمويل العام السليمة، وتدني التضخم ومعدل سنوي للنمو الاقتصادي نسبته ٥ في المائة في السنوات الأربع الماضية. ومع ذلك، ندرك أنه على الرغم مما لمخصصات الميزانية من أهمية بالغة، إلا أن عوامل أخرى مطلوبة من أجل ترجمة

يعني الدعوة إلى العمالة الكاملة، ورفع مستويات المعيشة، والمعاملة المتساوية للنساء في مكان العمل وإنهاء استغلال الأطفال السيئ في العمل. وهذا يقتضي أن نعمل كل ما في وسعنا لاحترام وتعزيز وتحقيق الحقوق الأساسية للعاملين، وحماية البيئة وبناء شبكة أمان اجتماعية تحمي أضعف المواطنين - الشباب والمسنين والمعوقين - وكذلك العاملين الذين فقدوا وظائفهم.

خامسا، لكي نحقق تغييرا إيجابيا، يجب أن نستمر في العمل معا. لقد ولت الأيام التي تفرض فيها الحكومة الحلول. ونحن نعرف اليوم أن بعض أفضل الإجابات تأتي من خلال الشراكات والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والحكومة والمجتمعات المحلية. ويجب علينا أن نستمتع أيضا بشكل مباشر لشعبنا، ليسهم بأفكاره وحلوله.

لقد قال هملت، "إن الاستعداد هو كل شيء". ونحن أيضا يجب علينا أن نشمر عن ساعد الجد، وأن تترابط أيدينا لنكمل المهمة العظيمة التي بدأناها قبل خمس سنوات قصار في كوبنهاغن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ماريو بالما - رويو، نائب وزير التنمية الريفية في المكسيك.

السيد بالما - رويو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): لقد كان مؤتمر كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ محفلا تاريخيا، حيث وضعنا أول الأهداف والسياسات التي ستصبح مراجع للقضايا الاجتماعية على الصعيد العالمي. ففي كوبنهاغن أدرجت التنمية الاجتماعية لأول مرة كأولوية في جدول الأعمال العالمي.

ولا تزال الإرادة السياسية والاقتناع المعرب عنهما قبل خمس سنوات لتركيز جهود العالم على مكافحة الفقر

وقد أثر هذا البرنامج في فترة وجوده الوجيزة تأثيرا كبيرا على تحسين التغذية ومعدلات الحضور في المدارس للمنتفعين منه. ففي التعليم الثانوي، على سبيل المثال، حصلت في سنتين فقط زيادة في الالتحاق بالمدارس نسبتها ٢٦ في المائة بالنسبة للفتيان و ٣٨ في المائة للفتيات.

علاوة على ذلك، تقدّم الموارد مباشرة إلى الأمهات. فبرنامج بروغريسا يوفر دعما كبيرا للإناث كجزء من إجراءات شاملة تعطيها الحكومة الأولوية للنساء في جميع البرامج.

ونحن نعلم أنه على الرغم من أن الإجراءات التي توفر الخدمات الاجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها، إلا أنها ليست كافية. ونعلم أن البرامج الاجتماعية لن تحل مشكلة الفقر ما لم ترافقها إجراءات تعزز القدرة الإنتاجية وتوفر الوظائف ذات المرتبات والوظائف الدائمة.

وهكذا، نعمل على تعزيز برامج إنتاجية شتى، وعلى توفير قروض صغيرة لتشجيع التوظيف الذاتي أو إنشاء مشاريع اجتماعية أو شركات صغيرة، فضلا عن توفير الوظائف عن طريق إيجاد شركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة توفر إمكانية العيش بكرامة، وتفتح آفاقا جديدة أمام الأفراد وأسرهم.

وفيما يتعلق بالالتزامات التي قطعتها حكومة المكسيك على نفسها قبل خمس سنوات، من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن معدل العمر المتوقع للمكسيكيين يبلغ حاليا ٧٥ عاما، أي ١٥ عاما أكثر من الهدف المتفق عليه. وفي عام ١٩٩٨، سجّلت المكسيك معدلا لوفيات الأطفال تحت سن الخامسة نسبته ٢٨ في الألف، أي ١٧ نقطة أقل من الهدف الذي وضعه مؤتمر القمة وهو ٤٥ في الألف. وفيما يتعلق بالأطفال تحت عمر السنة، فقد تراجع معدل الوفيات

السياسة الاجتماعية على نحو فعال إلى أعمال ملموسة، وتحقيق رفاه الناس في حياتهم اليومية.

وتتضمن هذه العوامل اتخاذ إجراءات شاملة وهامة، وتقارب، مختلف المستويات الحكومية، وتطبيق مبدأ عدم مركزية الإجراءات، وتقييم السياسات، والشفافية في استعمال الموارد، ومشاركة المجتمع المحلي على وجه خاص.

والمطلوب وجود برامج شاملة تكفل الحقوق الاجتماعية لجميع الأفراد. ومع ذلك، لا بد من أن يكون لدينا أيضا برامج تركز على أشد المجموعات احتياجا في جهد لكسر حلقة الفقر المدقع.

ولقد استطعنا في المكسيك أن نجعل خدماتنا في مجال الرعاية الصحية تشمل نسبة ٩٨ في المائة من السكان، وزادت خدماتنا التعليمية زيادة كبيرة على جميع المستويات، ولا سيما التعليم الابتدائي الذي يشمل ٩٨ في المائة من الأولاد.

وفيما يتعلق باتخاذ إجراءات محددة لخفض مستوى الفقر، نعمل في المكسيك على تنفيذ العديد من البرامج التي تعني بأشد الناس حرمانا، فتشمل مباشرة أو غير مباشرة ما يزيد على ٤٠ مليون نسمة. وفي أقل من ثلاث سنوات، وضعنا برنامجا للصحة والتعليم والتغذية، أطلقنا عليه اسم بروغريسا، وهو يستهدف أسرا تعيش في حالة من الفقر المدقع. ويقدم هذا البرنامج المساعدة إلى ٢,٦ مليون أسرة، أي ١٤ مليون نسمة. ونطاق عمله واسع. فهو يشمل تقديم مساعدة مالية على شكل منح مدرسية للفتيان والفتيات الذين يذهبون إلى المدارس، ويعطي الأولوية للبنات؛ ويوفر الغذاء للأطفال الأصغر سنا وللحوامل والمرضعات. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يوفر خدمات الرعاية الصحية للأسر عموما، ويوفر المساعدة المالية لشراء المواد الغذائية.

السيد هاينمان (هولندا) (تكلم بالانكليزية): كانت القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المنعقدة في كوبنهاغن أكثر من مجرد اجتماع للتمني. بل إنها جاءت، أيضا، تعبيرا عن إرادتنا في العمل؛ وخطوة حاسمة لعلاج مشكلات الفقر، والبطالة، والتحليل الاجتماعي، المزمنا على مستوى العالم. وتعد الدورات الاستثنائية التي تعقدها الجمعية العامة جلسات للمساءلة وفرصة هامة لاتخاذ مبادرات جديدة. ولقد نجحنا في التقدم خطوة إلى الأمام لصالح المرأة في جميع أنحاء العالم خلال عملية بيجين. وعلينا الآن أن نفعل نفس الشيء لصالح التنمية الاجتماعية. ولنسأل أنفسنا "ما الذي حققناه، وما هي المهام التي يتعين تحقيقها في المستقبل القريب؟" أولا، ما الذي حققناه؟ فيما يتعلق بهولندا، كانت القمة الاجتماعية اعترافا بحقيقة أن الرخاء والفقر يتواجدان جنبا إلى جنب، أيضا، حتى في بلد غني مثل بلدنا. لقد كان ذلك بمثابة نهاية للتواكل وبداية برنامج شامل للعمل والحصول على دخل.

يبين تقرير الأمين العام بوضوح أنه تم إحراز تقدم منذ كوبنهاغن. فقد أصبح هناك على مستوى العالم مزيد من الاهتمام بمكافحة الفقر. وأصبح هناك على مستوى العالم مزيد من الاهتمام بإرساء سياسة اجتماعية. وثمة إدراك متزايد مؤداه أن التقدم الاقتصادي ينبغي ألا يكون على حساب البشر. فالتنمية الاجتماعية والأداء الاقتصادي يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا جوهريا، ويعزز كل منهما الآخر. وثمة إدراك متزايد بأن العمل الكريم وسيلة ضرورية للعيش الكريم. لقد أصبحت بصائرنا أكثر تعمقا، وتغيرت طريقة تفكيرنا، واتخذت التدابير، وإن كنا لا نزال في أول الطريق.

وفترة السنوات الخمس قد لا تكفي الحكومات والمنظمات لتنفيذ كوبنهاغن تنفيذا كاملا. إلا أن السنوات الخمس تمثل فترة زمنية طويلة، بل طويلة جدا، بالنسبة للأشخاص الذين يتعين علينا الوصول إليهم. وعلينا أن نطور

بمحلول عام ١٩٩٨ إلى ٢٤ في الألف، أي ١١ نقطة أقل من الهدف الذي وضعه مؤتمر القمة وهو ٣٥ في الألف.

وهناك تغطية كاملة للتحصين، وفيما يتعلق بالتعليم، فإن جميع فتيان وفتيات المكسيك تتوفر لديهم الآن بصورة خاصة إمكانية الحصول على التعليم الأساسي. وفيما يتعلق بالعمالة، انخفضت البطالة الرسمية في المدن بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩ بنسبة كبيرة من ٦,٢ في المائة إلى ٢,٥ في المائة للسكان الناشطين اقتصاديا. وفي خمس سنوات زدنا عدد الموظفين في قطاع الاقتصاد الرسمي ٦ ملايين شخص.

والأهداف الرئيسية التي وضعها مؤتمر القمة العالمي قبل خمس سنوات تم تحقيقها عن طريق الإجراءات المشتركة بين الحكومة والمجتمع. ومع ذلك، ما زلنا نهتم ونلتزم بأولئك الذين لا تشملهم الإحصاءات المتعلقة بكل هدف، حيث لا تبين الإحصاءات في نهاية المطاف سوى المعدلات فحسب. ونحن ندرك الحاجة إلى بذل الجهود دوما من أجل حل الأوجه المتعددة للفقر والتهميش التي ما زالت معلقة. وتحقيق هذا الهدف يمثل التحدي الرئيسي الذي نواجهه كأمة في بداية هذا القرن.

ومرة أخرى، فإن المسؤولية التاريخية لهذا المنتدى لا تتمثل في وضع أهداف مشتركة للبشرية من حيث التنمية الاجتماعية فحسب، وإنما أيضا في تصدر الجهود التي تتفق عليها هنا.

وتؤكد حكومة المكسيك مجددا التزامها بالمقاصد النبيلة التي استرشد بها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، اعتقادا منها بأنه معلم تاريخي في الجهود التي تبذلها الشعوب من أجل تقريب اليوم الذي نحقق فيه رغبتنا المشتركة المتمثلة في رؤية الفقر يختفي من بلداننا ومن على وجه الأرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد هانس هاينمان، رئيس وفد هولندا.

المعني بمعايير العمل الأساسية. وإننا ندعو إلى التصديق العالمي، والتنفيذ الكامل، للاتفاقيات الرئيسية لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك، وبصفة خاصة، الاتفاقية المعنية بالقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. ففي ظل اقتصاد عالمي تمثل فيه العولمة والتحرر الاقتصادي المبادئ الأساسية، ينبغي أن تشكل المعايير الأساسية للعمل الثقل الموازن الضروري. وينبغي لنا في مؤتمرننا هذا أن نضمن نراة القواعد الدولية للعبة وعدالتها.

فالصحة، والتعليم، والعمل، والحياة الأفضل مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً. لذلك، كان علينا أن نكفل وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل التعليم والخدمات الصحية. والمعرفة أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن يكون هدفنا ألا يهدأ لنا بال قبل أن نتاح الفرصة للجميع الأطفال للذهاب إلى المدرسة حتى لا يكون هناك مدعاة للقلق حيال عمل الأطفال.

والنقطة الثانية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. ولكي نجعل التزاماتنا قابلة للتطبيق العملي، فإننا نحتاج إلى عون القطاع الخاص. وهذا نداء للقطاع الخاص للمشاركة واعتبار رفاه البشر جزءاً من صميم عمله، تماماً كما تفعل الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية. تصرف عالمياً، واعمل محلياً بكرامة وعناية. ينبغي أن يكون ذلك، أيضاً، مؤشراً للنجاح. ففي عالم يتزايد فيه التكافل الاقتصادي، يكون ذلك الاختيار أخلاقياً ومنطقياً في ذات الوقت.

ثالثاً، إن الحكم الصالح شرط أساسي للتنمية الاجتماعية. فحكم القانون، ومؤسسات الدولة الفعالة، والشفافية والمحاسبة في إدارة الشؤون العامة، واحترام حقوق الإنسان ومشاركة كل المواطنين في القرارات التي تمس حياتهم، كلها عناصر ضرورية. ولقد كان تقرير الأمين العام

أداءنا بغية تحسين الحياة اليومية للمواطنين؛ والوقت ليس في صالحنا، لأنه منذ كوينهاغن، أصبح هناك المزيد من الفقراء. وتتزايد أعداد من يسمون بالفقراء العاملين. وأصبح الفقر في المناطق الحضرية مشكلة متعاظمة. ولا تزال الشيوخة تدب في المجتمعات بخطى متسارعة. وتتزايد أوجه التفاوت فيما بين البلدان وفي داخلها. لقد تزايدت فرص العمل في البلدان النامية، إلا أن هذه الفرص لا تنمو في معظمها في القطاعات غير الرسمية، ومنخفضة الأجر، وغير المحمية.

بوسع هذه الدورة الاستثنائية أن يكون لها أثر. فما هي إذن المهام للمستقبل؟ سوف أحدد أربعة مجالات تتطلب تحسين الأداء. المجال الأول هو العمل ثم الصحة، والتعليم. وما نحتاجه الآن على وجه السرعة وجود استراتيجيات توجه صوب العمالة الكاملة. إننا نحتاج إلى فرص عمل أكثر وأفضل لتمكين الملايين من العاطلين عن العمل والإفلات من أنياب الفقر. وعلينا أن نعمل على وضع استراتيجيات تسمح للسياسة الاجتماعية والاقتصادية بأن تعزز كل منهما الأخرى. وعلينا البدء بوضع السياسات التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفقراء. إن الإقرار بأن السياسة الاجتماعية يمكن أن تكون عاملاً إنتاجياً ستجعل العالم يبدو مختلفاً.

والإنفاق على السياسة الاجتماعية ليس مجرد تكاليف ينبغي خفضها إلى الحد الأدنى. فالسياسة الاجتماعية على قدر كبير من الأهمية للأداء الاقتصادي، ولاستدامة شبكات الأمان الاجتماعي ومشاركة الأفراد. وتقوم هولندا الآن بإعادة هيكلة نظام الضمان الاجتماعي لديها للتأكد من أنه نقطة انطلاق، وليس شركاً.

ولتحقيق مستقبل قابل للدوام، علينا أن نكفل العمل الكريم للجميع، وتشدد هولندا جنباً إلى جنب مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، على أهمية إعلان منظمة العمل الدولية

البلدان ذاتها. ويعد ذلك دليلا قويا على الحاجة إلى التعاون بين كافة العناصر ذات الصلة، ومن بينها القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. إننا نؤيد بشدة العمل الذي يقوم به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الترويج لأوراق استراتيجية الحد من الفقر. وعلينا الآن أن نعمل من أجل ترجمة هذا الإقرار والاستعداد إلى نتائج عملية من شأنها تحسين معيشة مئات الملايين من الفقراء. والكفاح ضد الفقر، والعمل الكريم للجميع، والاندماج الاجتماعي هدف مشترك لكافة الأطراف الفاعلة المجتمعين هنا في جنيف. وينبغي للحكومات، والبرلمانات والمؤسسات الاجتماعية، والكنائس، والقطاع الخاص، والبلديات، وأخيرا وليس آخرا، الشعوب أنفسها، أن تعمل سويا من أجل تحقيق هذا الهدف.

والاتصال المفتوح والتعاون هو وحده الذي يمكن أن يجعل كل الناس يجنون منافع النمو الاقتصادي والعولمة. وكما لحظة أخيرة، اسمحوا لي أن أقتبس من ممثلة وفدنا للشباب، التي قالت،

”إن القرارات التي تتخذونها تتعلق بمستقبلنا. ونحن نريد أن نشارك ونسهم بنصيبنا“.

وهي محقة. إن علينا مسؤولية رئيسية تجاه الأجيال المقبلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

بشأن قمة الألفية شديد الوضوح بهذا الصدد. وعلينا أن نقتدي به وأن نعلن بوضوح التزامنا بالحكم الصالح. فالحكم الصالح هو السبيل الوحيد لكسب ثقة المواطنين والحفاظ عليها. وهو ليس طريقا سهلا، وإن كان هو الطريق الوحيد. ويسري ذلك على العلاقات داخل بلد ما وأيضا على العلاقات بين البلدان. فالحكم الصالح يتعلق بكل مستويات الإدارة العامة، وإن كان يشمل كذلك الحكم الصالح المشترك.

إن هولندا تأسف بشدة لأن المساعدات الإنمائية الرسمية لا تزال بعيدة عن الأهداف المتفق عليها دوليا. ولا يتفق ذلك مع أجندة التنمية الدولية الشاملة والمركبة. ونطالب الحكومات كافة بأن تفي بالاتفاق بشأن المساعدات الإنمائية الرسمية.

النقطة الرابعة والأخيرة تتعلق بضرورة التعاون والاستعداد للاستماع للآخرين. فبعد خمس سنوات من قمة كوبنهاغن، أصبحنا أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بأن التعاون ضروري للغاية على الصعيد الوطني والدولي، ليس لأن شخصين اثنين يعرفان أكثر مما يعرفه شخص واحد، فحسب، ولكن لأن شخصين يمكن أن يعملوا، أيضا، أكثر مما يعملهم شخص واحد. وتؤمن هولندا بضرورة التنسيق فيما بين المانحين. كما أن تخفيف الديون يعد عنصرا أساسيا في الخطط الإنمائية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي أن يقوم ذلك على أساس استراتيجية للحد من الفقر، تضعها